

## الفصل الثانى

### طبيعة البناء الطبقي فى العالم الثالث

أولا : حول طبيعة النية الاجتماعية فى العالم الثالث .

ثانيا : ملامح التشكيلات الطبقيّة فى العالم الثالث .

ثالثا : نماذج للبناء الطبقي فى بلدان العالم الثالث: بلاد شرق أوسطية .



يثير التركيب الطبقي في مجتمعات العالم الثالث مجموعة من المشكلات النظرية والإجرائية . ويتلخص أهمها في صعوبة تحليل التركيب الاجتماعي لهذه المجتمعات نتيجة عدم تحديد نمط أو أنماط الإنتاج السائدة ، تلك التي تمثل مفاتيح تحديد الخريطة الطبقيّة التي تمكسها هذه الأنماط الإنتاجية . وثمة اتفاق على أن التركيب الاجتماعي لبلدان العالم الثالث يتسم بدرجة عالية من التنوع والتعقيد برغم هذا الاختلاف ، إلا أن هناك قسما مشتركة تسم هذه المجتمعات ، الأمر الذي يجعل الطبقات والفئات الاجتماعية في هذه المجتمعات ذات ملامح خاصة تميزها عن الطبقات القائمة في المجتمعات المتقدمة .

ولما كان هذا الفصل يسعى إلى تقديم صورة كلية للبناء الطبقي في العالم الثالث ، فإن هذا الهدف يسعى إلى ضرورة التعرف على ، أولا : طبيعة البنية الاجتماعية القائمة في البلدان النامية من حيث طبيعة التركيب المعقد الذي تشهده التكوينات الاجتماعية الاقتصادية لهذه البلدان ومدى تباينها عن بنيات العالم المتقدم . وثانيا : الوقوف على ملامح التشكيلات الطبقيّة في العالم الثالث من حيث التنوع والاختلاف . أما ثالثا : فيعرض للبناء الطبقي في بعض بلدان العالم الثالث الشرق أوسطية .

### أولا ، حول طبيعة البنية الاجتماعية في العالم الثالث .

تتعدد العوامل التي تهيكّل البنية الاجتماعية في العالم الثالث . إذ يرجع بعضها إلى مرحلة ما قبل الاستعمار ، و البعض الآخر يرجع إلى فترة وجود الاستعمار ، أو فترة ما بعد رحيله . إن علاقة السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية على بلدان العالم الثالث قد ولدت آثار عميقة على البناء الاجتماعي لبلدان العالم الثالث ، وأن هذه الآثار تختلف من بلد إلى آخر ، ومن فترة زمنية إلى أخرى . وترجع هذه التباينات إلى ثلاثة عوامل هي : الأولى عامل خارجي ويتمثل في التطور اللامتكافئ للرأسمالية في بلدان العواصم . والعامل الثاني أيضا خارجي وهو نتيجة علاقة السيطرة / التبعية التي تربط الدول المتقدمة " المراكز " بالدول المتخلفة " التوايح " . أما العامل الثالث فهو داخلي وينور حول الطبيعة المشوهة للاقتصاد التابع والمجتمع في البلدان النامية ، ذلك الذي يعد نتيجة أساسية لسياسات الاستعمار (١) .

(١) نجاح واكيم : العالم الثالث والثورة ، ص ١٧٢ .

وتتسم البنية الاجتماعية في العالم الثالث بدرجة عالية من التنوع والتعقيد ، إذ نجد تعايشا لكافة الطبقات والفئات الاجتماعية التي شهدتها كافة التكوينات الاجتماعية ، وبينهما نجد التفاعل والتداخل ، وكذلك التآثر والتأثير . إن هذا التنوع والتعقيد الاجتماعي يعد إنعكاسا طبيعيا لتعدد قطاعات الإنتاج وتنوعها وتعايش وتمفصل أساليب إنتاجية ترجع إلى فترات تاريخية متباينة . وجدير بالذكر أن البناء الاجتماعي لمجتمعات العالم الثالث يختلف اختلافا واضحا عن مثيلة في المجتمعات المتقدمة ، فالطبقات المرتبطة بأساليب الإنتاج الرأسمالي أو بالقطاعات الحديثة في الإنتاج داخل هذه المجتمعات لا تزال ترتبط أيضا بالأسول الاجتماعية التي انحدرت منها . زد على ذلك أن الانتماء الطبقي لقطاع كبير من السكان ما زال غير محدد المعالم ، لذا يصعب رسم خريطة اجتماعية دقيقة تميز بين السكان من حيث انتماءاتهم إلى التكوينات الرأسمالية أو ما قبل الرأسمالية<sup>(١)</sup> .

إن الطبيعة المشوهة لنمط الإنتاج والبنية الاقتصادية في بلدان العالم الثالث تنتج دوما تشوها وتفككا في بنيتها الاجتماعية ، فإلى جانب عناصر المجتمع الرأسمالي تتعايش وتتواجد وتتمفصل معها بقايا التشكيلات الاجتماعية لما قبل الرأسمالية . ووفقا لذلك نتفق مع الباحث السوفيتي " ليفكوجسكى " بأن مجتمعات العالم الثالث يمكن أن نطلق عليها " مجتمعات التشكيلات المتعددة " أو المجتمعات ذات الأنماط المتعددة<sup>(٢)</sup> . لقد تعايشت الأنماط التقليدية مع البنى الجديدة جنبا إلى جنب ، وفي أحيان أخرى وضع الجديد فوق القديم . لقد نجم عن هذا التراتب حالة خاصة من التركيب الاجتماعي في البلدان النامية .

وجدير بالذكر أن تشوه البنية الاجتماعية وتعايش وتمفصل أنماط الإنتاج ، ووظيفتها وموقعها ودورها في البنية الاجتماعية ، تختلف من بلد متخلف إلى آخر ، ويعتمد ذلك بالضرورة على طبيعة الحقبة التاريخية التي وقعت فيها هذه البلدان فريسة لتغلغل الرأسمالية الأجنبية ، وعلى نوعية التغيرات التي انتابت بنياتها الاجتماعية . إن ما تتسم به البنية الاجتماعية في بلدان العالم الثالث من خصوصية توضح أنها نتيجة القوى الرأسمالية العالمية - نحن لا نغفل دور العوامل الداخلية - ونتاجا لقوانين تطور هذه القوى ، كما أن تفسير تخلف هذه البلدان

(١) محمود عودة : أسس علم الاجتماع ، ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٢) وفقا لرؤية ليفكوجسكى يرى طيب تيزي أن مفهوم النول أو البلدان النامية ، والعالم الثالث تسميات غير

دقيقة ، وقد استعاض عنها بمفهوم التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية المتعددة - انظر في ذلك :

طيب تيزي ، مشكلات الثورة والثقافة في العالم الثالث ، ص ٢٢ - ٢٦ .

وأیضا : توماس سنتش ، الاقتصاد السياسي للتخلف : قوانين التخلف واليه ، ص ٢٧١ .

يتطلب بالضرورة ربطه بالتطور الرأسمالي . إن التركيب الاقتصادي لبلدان العالم الثالث يعد نتيجة مباشرة وغير مباشرة للنظام الاستعماري الناتج عن متطلبات حركة رأس المال التوسعية . إن فهم حركة رأس المال التوسعية وطبيعتها تفسر طبيعة العلاقات الناتجة عن حركة رأس المال داخل إقتصاديات العالم الثالث (١) .

إن كل حركة اقتصادية - وفقا لمفاهيم المادية التاريخية - تجر خلفها الحركة الطبقة بطريقة تتلائم معها وتتاسبها . إن التطور الاقتصادي الاستعماري في البلدان النامية ولد تطورا موازيا في البنية الاجتماعية الطبقة . إن تشوه البنية الاجتماعية القديمة تحت فعل القوى الأجنبية كان العامل الأساسي لتفكك وتشوه البنية الاجتماعية الطبقة التقليدية ( ما قبل الرأسمالية ) . فالتحول من البنية الاقتصادية التقليدية إلى البنية الاقتصادية الرأسمالية ، فرض على البنية الطبقة القديمة تحولا مماثلا . إن التركيب الاجتماعي في بلدان العالم الثالث يتسم بصورة فريدة يمكن وصفه بصورة عامة على أنه شكل هرم ذي قاعدة واسعة ، وقمة شامخة " نسبيا " وسطح متدرج وتضم القاعدة كل الفئات الكادحة ( الفلاحون ، والفقراء المعدمون ، والبروليتاريا وأشباههم ، والحرفيين وفقراء المدن والخدم والشحاطين .. الخ ) .

أما قمة الهرم فتمثل في الطبقة الحاكمة ( كبار الملاك ، وكبار التجار ، والمرابين والكبرانور ، والبروقراطية والبرجوازية ، والبرجوازية الصناعية ، والبرجوازية المالية الكبيرة . أما وسط هذا الهرم فيشمل الفئات المتوسطة والمتخفين والبيروقراطيين وصغار التجار . وصغار أصحاب العمل ، وصغار ومتوسطى الضباط ) . وإذا كان ما سبق يمثل صورة التكوين الاجتماعي الطبقي في صورته الأفقية ، فإن الصورة الرأسية تتحدد في الأخاديد والفتوات الاجتماعية الكثيرة من عشائرية وقبلية وإقليمية وطائفية وغيرها التي تصل بين كل من القمة والقاعدة مروراً بالفئات المتوسطة . من ذلك يمكن القول أنه من الصعوبة بمكان اللجوء إلى تقسيم ميكانيكي جامد للبنية الاجتماعية في البلدان النامية (٢) .

إن القضايا المتصلة بالبناء الاجتماعي وتشكله في العالم الثالث ، وكذا معضلة الطبقات القائمة ، تعد من أكثر القضايا إثارة للجدل في ادبيات العالم الثالث ، وخاصة ما يتصل بالتطور الذي أعقب الاستعمار والإمبريالية . إذ نجد في إطار هذه القضايا تباينات في الآراء تنشأ عن طريق تعريف الطبقات وتحديد المعيار الطبقي ، بل نجد أيضا إختلافات حول حقيقة

(١) معين ناصف ، التطور اللارأسمالي في بلدان العالم الثالث ، ص ١٤٦ - ١٤٧ .

(٢) محمد أحمد الزغبى ، المرجع السابق ، ص ١٥٥ .

ما إذا كانت التكوينات الطبقيّة قد شهدت حراكا رأسيا أم أفقيا ، وتحت أى تأثير . فمنهم من يؤكد أن هرم الملكية والدخل وترتيب الفقراء والأغنياء وسيلة للتحديد الطبقي . وآخرون يؤكدون على الخط العرقي والتمايز على أساس اللون معيارا آخر . ومنهم من يركز على الملكية وعدم الملكية ، وآخرون يركزون على المعيار العالمى ( غنى وفقير ) . إن ثمة تباينا فى الرأى الأيديولوجية حول طبيعة التكوينات الطبقيّة فى العالم الثالث . إن الفهم الواعى للبنى الاجتماعية فى بلدان العالم الثالث ولتختلف الشرائح والطبقات الاجتماعية تثير جدلا حوله بين الرأى النظرية المتباينة .

وإذا كنا قد ذكرنا ان المجتمعات النامية قد شهدت تشويها على اصعدتها المختلفة ، فإن كل طبقة تشهد على صعيدها الداخلى تباينات داخلية أيضا . إن الطبقات الاجتماعية فى العالم الثالث تختلف فى مسمياتها عن البلدان المتقدمة فلا البرجوازية أو الاقطاع أو البروليتاريا أو الفلاحون فى العالم المتقدم ، يتشابهون مع نظرائهم فى المجتمعات النامية ، كما أن ثمة اختلافا بينا بين كل طبقة فى البلاد النامية ، ومثيلتها فى أى بلد من البلدان المتقدمة<sup>(١)</sup> وهذا ما سيتضح فى مكونات البناء الطبقي .

### ثانيا . ملامح التشكيلات الطبقيّة فى العالم الثالث .

بادئ ذى بدء قبل التعرض للتشكيلات الطبقيّة فى العالم الثالث ينبغى الإشارة إلى أن الدول النامية لا تشكل كلاً متجانساً ، فهناك فروق ساطعة بين بلدان هذه المنظومة المتخلفة ( آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ) فى أشكال ومستويات التطور الاجتماعى ، ناهيك عن أن التكوين الاجتماعى فى أى من بلدان العالم الثالث له خصائصه التى تميزه ، الأمر الذى يجعل وضع التعميمات بشكل مطلق ضربا من المجازفة وأمر بالغ الخطورة .

ويغض النظر عن الفروق البينة بين دول العالم الثالث ، فإن البناء الطبقي فى هذه البلدان له سمات مشتركة ، والأهم من ذلك وجود ملامح مشتركة تجمع هذه البلدان فى مسيرتها ضمن عمية التطور الاجتماعى . إن تطور البناء الطبقي فى هذه البلدان لم يكن نتيجة لتطور اقتصادى مماثل لما حدث فى أوربا . أى نتيجة ثوة اجتماعية أزاحت أسلوب الإنتاج الاقطاعى . لقد تعرضت هذه البلدان بدلا من هذه الثورة لغزو وتغلغل من قبل البلدان الرأسمالية ، وبالتالي شهدت حركة استعمارية حركت عملية التطور ، ولكن فى طريقه العكسى ،

(١) نجاح واكيم ، المرجع السابق ، ص ١٧٥ - ١٧٧ .

فانتجت تشوها في البنية الاجتماعية والاقتصادية برمتها . باختصار إن ما ينطبق على أوروبا لا ينطبق بالضرورة على أوضاع البلدان النامية (١) .

إن مجتمعات العالم الثالث تتسم بالخصوصية ، لذا نجدها تجمع بين التشكيلات الطبقيّة القديمة ، والأخرى الحديثة . إن التحول الاجتماعي الاقتصادي الذي شهدته بنيات العالم الثالث لم يؤد إلى اختفاء الطبقات القديمة بل تواجدت وتعايشت جنباً إلى جنب مع التشكل الحديث لها ، فكوننا كيفاً جديداً .

وإذا حاولنا تصنيف الطبقات من حيث الكم نجدها متعددة ومتشعبة إلى حد كبير من الفئات الاجتماعية وفقاً لطبيعة الظروف التاريخية الاقتصادية التي تموج به البنيات الاجتماعية لمجتمعات العالم الثالث . وإذا كان تعريف الطبقة يذهب على أنه مجموعة من الناس تتحدد من خلالها موقعها من العملية الإنتاجية ( الموقف الاقتصادي ) بالرغم من أهمية العوامل الأيديولوجية والسياسية ، فإن المجتمع لا يعرف طبقة واحدة ، وبالنظر إلى هذا التعريف نستنتج وجود تناقضات طبقية . فالطبقة لا يمكن أن تتحدد إلا في ضوء تناقضها مع أخرى . فمن خلال الموقف الاقتصادي ( الممارسات الطبقيّة والعلاقات الأيديولوجية والسياسية ) يتحدد موقع القوى الطبقيّة من تقسيم العمل ، ومن مواقف السيطرة والخضوع . أي أن يصبح هناك طبقة حاكمة وأخرى محكومة (٢) . فعلى سبيل المثال . في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي نجد أن المجتمع الرأسمالي يتمايز إلى طبقتين رئيسيتين البرجوازية والبروليتاريا ، وبينهما شرائح مختلفة . وإذا كان ذلك يمثل نمطاً مثالياً متفق عليه نظرياً ، فهو لا يعد نموذجاً مناسباً لتصنيف الطبقات في العالم الثالث خاصة إذا انطلقنا من نفس المحددات الطبقيّة ، وتغافلنا خصوصية البناء الطبقي في البلدان المخلفة .

ولا يختلف اثنان من الباحثين ( من مواقف نظرية متباينة ) حول حقيقة أن البنية الطبقيّة في العالم الثالث ذات طبيعة خاصة ، وذلك لعدم تماثل الملامح العامة للبناء الطبقي من

(١) ثمة جدل دائر حول تطبيق مفهوم الطبقة في العالم الثالث وهم في ذلك يرون أن هذا المفهوم يخضع لشروط غير دقيقة سواء من حيث الفهم أو من حيث التطبيق . ويؤكدون أن اقتحام المفاهيم الغربية في هذا الواقع يخلط الحقائق و يهمل الواقع الثابت لهذه البلدان ، وهم في سبيلهم لا يثبتون ذلك يطرحون هذا التساؤل . إلى أي مدى يمكن تطبيق مفاهيم الطبقة التي تطورت في رحم المجتمع الغربي على واقع بلدان العالم الثالث ؟ في هذا الموضوع انظر :

A. Sayad, "Le concept de class social, ses usages et son application aux sociétés économiques dites", 1980.

(٢) ي . كلير . " الطبقات والفئات الاجتماعية في العالم الثالث " . في : الكاتب ( مجلة ) ، ص ١٤٦ .

حيث غلبة الطابع الزراعى على السكان ، وتناقص المشتغلين بالصناعة ونقص العمالة الماهرة ، وتعدد الأنماط الإنتاجية ، وازدواجية الاقتصاد الوطنى . إن البناء الاجتماعى فى العالم الثالث يختلف بالضرورة عن صفه فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة . ويرجع ذلك بالأحرى إلى عملية تشكل الطبقات فى هذه المجتمعات التى ترجع إلى الظروف التاريخية - والمعاصرة - التى مرت بها . فالطبقات الاجتماعية لدول العالم الثالث لم تأت بفعل عوامل خارجية فقط ، نتيجة دمج هذه المجتمعات فى إطار المنظومة لرأسمالية العالمية ، بل ثمة عامل داخل آخر ساهم فى تشكيلها أيضا (١) .

وعلى هذا الأساس ينبغى أن نقر فى هذا الصدد أن فرز الطبقات الاجتماعى فى العالم الثالث سوف يتم من خلال محورين : الأول فى ضوء الطبيعة الخاصة للطبقات الاجتماعية المتناقضة . أما المحور الآخر فيعالج موقع هذه الطبقات الاجتماعية من النظام الرأسمالى العالمى ، ومدى ارتباطها أو تناقضها معه . أو بمعنى آخر أن فرز الطبقات الاجتماعية سوف يتم بين الطبقات الثورية والطبقات المضادة للثورة على أساس طبيعة مصالح هذه الطبقات وموقعها من الثورة القومية (٢) . فإذا كان الصراع الطبقي يعتبر المحرك الأساسى للأحداث على المستوى المجتمعى ، فإن التناقض الطبقي على مستوى التكوينات الاقتصادية الاجتماعية ، أو بالأحرى بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، هو المحرك الأساسى للأحداث على الصعيدين الاقتصادى والسياسى . وعلى هدى ذلك فإن رصد القوى الطبقيّة فى العالم الثالث سوف يأتى على النحو التالى :

---

(١) أحمد زايد ، المرجع السابق ، ص ١١٧ - ١١٨ .

وحول ذلك أيضا يمكن الرجوع إلى :

سمير أمين ، التطور اللامتكافى : دراسة فى التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة ، ص ٢٥٦ - ٢٥٩ .

(٢) اتخذ الباحث فى تصنيف الطبقات الاجتماعية فى العالم الثالث معيار الفعل الثورى أو الفاعلية السياسية الذى به يقسم الطبقات الاجتماعية إلى معسكرين : معسكر الثورة ، ومعسكر الثورة المضادة . ولكن فى الوقت ذاته لم يقض الباحث طرفة عن موقع هذه الطبقات من أدوات الانتاج . انظر حول هذا الموضوع

عبد الباسط عبد المعطى ، دراسات التكوين الاجتماعى والبنية الطبقيّة لمصر : الدراسات المحلية ، ص ٨١ .

## أولا ، زعماء القبائل وشيوخ العشائر والملوك الإقطاعيين (٥) .

يرى " كلير " أن ثمة تداخلا بين طبقة الملوك الإقطاعيين وزعماء القبائل وأن تداخلهما كان نتيجة لسبب رئيسي يتلخص في أن العوامل والقوى الداخلية التي ساعدت في تفسخ القبائل البدائية هي العوامل التي عضدت قيام التنظيم الاقتصادي الاجتماعى للاقطاع . ونؤكد في إطار هذا التداخل أن هناك تشابها في علاقة الإقطاعيين بالفلاحين بعلاقة زعماء القبائل بباقي أفراد القبيلة ، ناهيك عن وقوفهما أمام حركات التغيير الاقتصادي والاجتماعى (١) .

فإذا كانت البنية الأساسية للطبقات الإقطاعية في مجتمعات العالم الثالث تتكون من مجموعة من الأفراد الحائزين للملكيات الكبيرة للأرض بصورة مباشرة أو غير مباشرة مضاف إليها مجموعة من الامتيازات السياسية الاجتماعية المتوارثة ، فإن هذه القوى الإقطاعية لا تكمن قوتها في ملكية الأرض وحسب ، وإنما أيضا في استقلال جماهير الفلاحين . وكذا في تنظيم الانقلابات الرجعية لصالح الإمبريالية . فبالإضافة إلى دورها الرجعى الذى تمارسه ، كان هناك دورا مستحدثا ناتجا عن دور الاستعمار ، يتلخص في خدمة الاستعمار والعمل في إطاره والحفاظ على مصالحه . إن القوى الإقطاعية كانت ولا تزال تستخدم من قبل القوى العالمية لإشباع حاجاتها من جانب ، ولتفضيغ حركات التحرر الوطنى ودحض التقدم الاقتصادي والاجتماعى والسياسى من جانب آخر (٢) .

وتعد طبقة الإقطاعيين وكبار الملوك العقاريين طبقة طفيلية رجعية ومحافظة فى آن واحد ، باعثها الأساسى هو تجنب ضياع نفوذها التقليدى حتى لو كلفها ذلك التضحية بالقضية الوطنية . إن هذه الطبقة بكل طبيعتها تصبح طبقة إقطاعية ونصف برجوازية معا ، بحيث يمكن تسميتها إقطاعيا رأسماليا أو بضاعيا ، أو برجوازية إقطاعية وعقارية . إن الطبيعة الأنانية والنفعية لهذه الطبقة تلتقى وتتطابق مع موقف رأس المال الأجنبى واحتكاراته من مجمل البنية الزراعية ، ومن تدمير علاقات الإنتاج التقليدية والقوى الطبقة المستفيدة

(٥) ينبغى أن نشير فى هذا الصدد أن الإقطاع فى التشكيلات المتخلفة يتباين عن الإقطاع الكلاسيكى الذى عرفته المجتمعات الأوربية ، فهو فى الأولى إقطاع ناقص أو بالأحرى شبه إقطاع .

(١) ي . كلير ، المرجع السابق ، ص ١٥٠ .

(٢) مجموعة من العلماء السوفيين ، التركيب الطبقي فى البلدان النامية ، ص ٢٤٢ .

وأيضا : حمود العودى ، أبعاد التكامل بين برامج التنمية والواقع الثقافى الاجتماعى فى المجتمع اليمنى ، ص ٧٨ .

منها ، وفرض زراعة معينة تفي احتياجات المصانع الرأسمالية داخليا وخارجيا ، وكذلك تموين الأسواق الاستعمارية<sup>(١)</sup> .

إن الإقطاع هو الطبقة الطبقية التي تعد السند الأساسي للبرجوازية العالمية كما أن مصالح الأخيرة تعتمد على التداخل مع الأول . إن الطبقة الإقطاعية بحكم طبيعتها الطبقية لا تسعى إلى تطوير القوى المنتجة ، بقدر ما تسعى إلى تكوين العلاقات الاستغلالية الإقطاعية ، والدفاع عن علاقات الملكية الإقطاعية للأرض . الأمر الذي جعلنا نصفها بأنها طبقة محافظة ورجعية في الوقت ذاته ، محافظة على مكتسباتها نتيجة بقاء الشكل الإقطاعي للأرض الزراعية ومخرجاتها ، وكونها أحد آليات الرأسمال الاحتكاري الأجنبي في استنزاف موارد البلد المتخلف<sup>(٢)</sup> .

من الطرح السابق يتضح أن الطبقة الإقطاعية لا يعمل عليها كثيرا في التغيير المؤدى إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، فهي غير قادرة أو بالأحرى " عنين " إذا جاز لنا استخدام هذه الكلمة - عن الإتيان بطفرات تنموية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي . إن هذه الطبقة برغم قوتها الاقتصادية فهي عاجزة عن تحقيق قفزات واضحة في الإنتاج ، ولكنها تستخدم هذه القوة - أقصد القوة الاقتصادية - بالإضافة إلى نفوذها السياسي في شل فاعلية النشاط الاقتصادي لكبر طبقات العالم الثالث وهي الفلاحين ، تلك الطبقة التي تستغلها وتستنزف قواها وفانضها الإقتصادي .

### نايب ، البرجوازية وراثتها المختلفة وإرتباطاتها في العالم الثالث .

ينبغي أن نشير في فاتحة الحديث عن الطبقة البرجوازية في العالم الثالث أن ثمة فروقا جوهرية بينها وبين مثيلتها في العالم المتقدم ، فالبرجوازية في العالم المتقدم أتت إما من أصول فلاحية تفككت عن الأسس الإقطاعية ، أو من أصول حرفية تركت المجتمع الإقطاعي بكل فلسفته لتقيم في مجتمع جديد له مفاهيمه ومناشطه وأبنيته الخاصة . أما الطبقات البرجوازية التي تبلورت في العالم الثالث فإنها جاءت من الشرائح العليا من الأصول الإقطاعية ، أي أنها تحمل كل جمود وترهل تلك الطبقة ، كما تحمل كل تاريخها المرتبط بالاستعمار . إن

(١) معين ناصف - المرجع السابق ، ص ١١٢ .

(٢) توماس سنتش ، المرجع السابق ، ص ٤٩ - ٥٠ .

محتوى البرجوازية فى العالم الثالث يكمن فى خضوعها لمزاحمة ونهب الاحتكارات الامبريالية<sup>(١)</sup> .

إن طبيعة البرجوازية الوطنية فى بلدان العالم الثالث تتحدد قبل كل شئ بدرجة تطور هذه البلدان تاريخيا . ففى هذه البلدان ظهرت البرجوازيات المدنية مثل مثيلتها فى الريف ، تلك التى أعاق ظهورها وتطورها العلاقات شبه الإقطاعية . بالمقابل ، سهل قدم الحضارة المدنية تحول التجار من الطابع العتيق إلى البرجوازية ذات طابع حديث ، تلك التى اطلق عليها الماركسيون الصينيون اسم الكومبرانور (\*) أو الوسطاء بين العالم الرأسالى والبلدان النامية . والذين اشتركوا فى إنشاء الكثير من الصناعات . فعلى سبيل المثال نجد فى أمريكا اللاتينية والشرق بعد الحرب العالمية الثانية ، أن الفئة العقارية الكومبرانورية والزراعية قد انتقلت إلى التصنيع القائم على الاستعاضة عن الواردات ، وقد اشتركت بصورة كبيرة مع رأس المال الأجنبى فى الصناعات الخفيفة الجديدة . أما فى إفريقيا فكانت على العكس من ذلك . إذا لم يكن لها طبقة برجوازية حضرية ذات تركيز شديد ، ومتحالفة مع الملكية العقارية الكبرى<sup>(٢)</sup> . ويجدر بنا أن نذكر فى هذا المقام أنه ليست كل البرجوازية تتخذ موقفا إيجابيا من المراكز الاستعمارية ، فقد أخذ جزء من هذه الطبقة موقفا تقديريا ثوريا أسهم بشكل حاسم فى تطور الثورات الوطنية والحركات التحررية فى العالم الثالث .

ولكن " ليتمان " يعترض على المقولة السابقة ، ويرى أن البرجوازية الوطنية برمتها تتسم بطابع معادى للاستعمار والامبريالية . فهو يشير إلى أن تقدميتها ليست محدودة بحدود طبيعتها الاجتماعية كطبقة مستغلة فحسب ، بل تتخذ أشكالا متباينة فى مختلف البلدان التابعة تبعا لمختلف الظروف التاريخية المعموسة فى كل بلد والتوزيع الطبقي لها ، ومستوى الوعي الطبقي

(١) نجاح واكيم - المرجع السابق ، ص ١٨٢ .

(٢) استخدم هذا المفهوم أول ما استخدم فى الصين ، حين كان الرأسمال الأجنبى يستخدم بعض الصينيين كعملاء لهم فى مباشرة العدوان الاقتصادى ، وهذه الفئة هى طبقة برجوازية تربت فى أحضان الرأسمالية الامبريالية التى ترتبط بالقوى الإقطاعية المحلية ، ولها علاقة وثيقة معها . وفى ضوء هذا المفهوم اصطلح على البرجوازية الكومبرانورية بالفئة العليا من البرجوازية المحلية للبلدان المستعمرة وتشمل التجار والوسطاء وأصحاب المصارف والمربين وجزء من البرجوازية الصناعية . والبرجوازية الكومبرانورية بهذا الوصف مع العناصر الإقطاعية وشبه الإقطاعية تعد الركيزة الأساسية للامبريالية فى البلدان المتخلفة . راجع فى ذلك :

ماوتسى تونج : المؤلفات المختارة ، الجزء الأول ، ص ٢٤ .

(٢) سمير أمين ، التطور اللامتكافئ ... ، مرجع سابق ، ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

لدى الطبقات الكادحة وما شابه ذلك . كما يذهب إلى أن البرجوازية الوطنية ليست متجانسة التركيب ، فالمصالح السياسية والمواقع الاجتماعية المحددة لمختلف فئات هذه الطبقة لا تتطابق دائما ، ولكن الصفة العامة التي تميز تطور البرجوازية الوطنية في البلدان المستعمرة والتابعة ، أنها تتخذ موقفا تقديما من الامبريالية والإقطاع معا <sup>(١)</sup> . ولكن بدورنا نذهب إلى أنه إذا كانت البرجوازية تتركب موجة التقدمية والثورية في ضوء مفهوم القومية . فإنها تتخذ موقفا مزوجا . فبالإضافة إلى هذه الصفة ، فإنها تعتبر طبقة مستغلة خاسرة لمواقف الكادحين . إن الطبيعة المزدوجة للبرجوازية في العالم الثالث تتضح بشكل سافر من الخطوات الثورية التي تتخذها القوى التقدمية في العالم الثالث . ولكن على أية حال فليست البرجوازية متشابهة في كل المجتمعات النامية .

ويرى " كلير " أن الطبقة البرجوازية في العالم الثالث تعد أكثر الطبقات تقدما نتيجة لارتباطها بأكثر التشكيلات الاقتصادية والديناميكية ولكنها في الوقت نفسه عاجزة عن الإتيان بجديد نتيجة تخلفها في صنع تكتيك حديث لإنتاجها . أو بمعنى آخر أنها عاجزة عن إدخال تغييرات تكنولوجية حديثة في التشكيلات الاقتصادية الأخرى ، لذا نجدها لا تلعب دورا مؤثرا في مجالات الزراعة والخدمات ، لأن هذه المجالات الاقتصادية تركز بالأساس على الاقتصاد التقليدي وتبقى لها دور في الصناعة والتجارة . ولا يعول " كلير " كثيرا على دور البرجوازية في العالم الثالث في مجال التصنيع ، لأنه يرى أن هذه النول ضعيفة أو متوسطة من حيث نموها الصناعي ، كذلك أن إنتاجية مصانعها ضعيفة ، وذلك راجع إلى ضعف الاستثمارات المالية وعجز السوق الداخلي وضيق السوق الخارجي نظرا للمنافسة العالمية <sup>(٢)</sup> .

وعلى الرغم من تعدد الفئات البرجوازية في العالم الثالث التي تتوزع على القطاعات الاقتصادية المختلفة ( البرجوازية التجارية ، البرجوازية الزراعية ، والبرجوازية المالية . ثم البرجوازية الصناعية ) ، فإن هذه الطبقة لا تملك حوافز موضوعية على الاستثمار في الاقتصاد القومي ، ولا تعمل بالتطور الاقتصادي الاجتماعي . وبالنظر إلى الطبقة البرجوازية الصناعية نجدها أقل الفئات عددا وتطورا . وهي تتواجد بكثرة في الصناعات الخفيفة ، والصناعات الاستهلاكية ( الأغذية ) ، والورش الصغيرة . وتضم هذه الطبقة صغار ومتوسطي

(١) ليمان : حول ايدولوجية البرجوازية الوطنية ، ص ٢٧ .

(٢) كلير ، المرجع السابق ، ص ١٥٢ - ١٥٤ .

وأيضا : Popove, "The class structure in the developing countries", p. 239.

الرأسمالية ، وتعتبر أكثر الفئات تعرضا للكوار الناتجة عن نشاط ومنافسة الاحتكارات الأجنبية وضيق السوق المحلي ، وقلة رأس المال ، وتقص العمالة ، وزيادة الاستيراد . وأنه نتيجة لضعفها وقلة حيلتها تجاه المنافسة وقلة رأس المال ، فهي لن تستطيع أن تصبح الشريحة القائدة لعمليات التنمية الوطنية إلا بتدعيم الدولة لها (١) .

وبالإضافة للفئات البرجوازية التي سبق ذكرها ، فإن البلدان النامية شهدت فئات أخرى مثل : السماسرة ووكلاء شركات أجنبية وتجار وحملة الأسهم والسندات والمضاربين العقاريين ، هؤلاء كانوا يعيدون تماما عن عمليات الإنتاج وعن الروح الوطنية ، فهم لا يتورعون عن القيام بأي شئ طالما ذلك يحقق له مصالحهم الشخصية وزيادة ثروتهم . هذه الفئات التي يطلق عليها بالفئات الطفيلية ، ليسوا سوى سماسرة للرأسمال الأجنبي والبضائع الأجنبية الاستهلاكية التي يفرقون بها الأسواق ، والتي في التحليل النهائي تفرق البلاد في الديون وترهنها للنظام الرأسمالي العالمي .

وثمة فئات برجوازية أخرى نمت في البلاد المتخلفة مع توسع أجهزة الدولة ونشاطاتها هي فئات البيروقراطية البرجوازية ، تلك التي تشمل كبار الموظفين من مديرين ورؤساء إدارات وكبار الضباط ، الذين يعملون بشتى الوسائل على تحقيق ثروات سريعة سواء عن طريق الرشوة أو عن طريق مشاركة رأس المال التجارى في الصفقات ، وأداتهم في سبيل تحقيق ذلك ما يشغلونهم من وظائف وما يحتلونهم من مراكز . وهؤلاء غالبا ما يكونون نوى صلة مباشرة بعمد الحكم ، فهم إما أن يكونوا من رجال الحاكم ، أو أقارب القائد " الرئيس " أو أبناء عشيرته أو منطقتهم أو المشايخين له ولأيدولوجيته في الحكم (٢) .

بالإضافة إلى كل ما سبق ، فإن البلدان النامية تعج بالفئات الاجتماعية التي لا يمكن أن تضعها تحت أى مصفوفة طبقية ، لأنها لا تملك وظائف مستقلة ومحددة ، وتلعب دورا أساسيا في تشكيل النظم الاجتماعية ، وأهم هذه الفئات هي البرجوازية الصغيرة ، سواء ممن يملكون وسائل الإنتاج البسيطة ، ويعتمدون في إنتاجهم على عملهم الشخصي ولا يستثمرون بسببها عملا مأجورا ، أو صفار الكسبية ممن يمارسون أعمالا اقتصادية لا تدخل بصورة مباشرة في صميم العملية الاقتصادية ، ولكن تدور في فلكها مثل : صفار التجار والمقاولين والحرفيين

(١) توماس سنتش - المرجع السابق ، ص ٢٠٧ .

(٢) نجاح واكيم ، المرجع السابق ، ص ١٩٦ .

والسماسرة والموظفين وصغار رجال الدين والطلاب وصغار الضباط ، هؤلاء الذين يعيل البعض إلى تسميتهم - تجاوزا - بالطبقة الوسطى أو بالفئات البنية<sup>(١)</sup> .

إن تحديد هوية البرجوازية فى العالم الثالث دائما ما يتم فى ضوء مدى إرتباطها بالرأسمالية الأجنبية ، ولكن هذا المعيار يعتبر قاصر وغير كاف . لأنه قد يكون فى العلاقة مع رأس المال التخفيف من التبعية ، فليس المهم إذن العلاقة مع رأس المال . وإنما ما تقضى إليه هذه العلاقة من نتائج وعلاقات . وقد يكون هذا المعيار مقيدا فى تصنيف البرجوازية بالرجعية أو التقدمية ، ولكن أيضا قد يكون إجحافا لها إذا سلعنا بهذا المعيار فقط ، ويمكننا إضافة معيار مدى سعيها لتشييد الاستقلال القومى ، ومن ثم إقامة هياكل التصنيع الوطنية ، وكذا علاقاتها مع كل الطبقات المستقلة والمستغلة معا . إن البرجوازية التى لا تسعى إلى التخلص من قدر التبعية وتقسيم العمل الدولى ، وتعمل جاهدة على الإتيان بالاستقلال الوطنى وإنجاز عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فهى على حد تعبير " فرانز قانون " برجوازية عاجزة ، وقد دلفت إلى الشيخوخة فى سن مبكرة .

وبعد العرض السابق يمكن القول أن ثمة تشابه بين الإقطاع وزعماء القبائل والعشائر والطبقة البرجوازية فى العالم الثالث ، فى كل خصائصها وسلوكياتها وتفاعلاتها داخليا وخارجيا . وتدلل على ذلك بوجهة نظر " حمزة علوى " التى جاء بها فى مقالة " الدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار " ، والذى يرى فيها أن مجتمعات العالم الثالث شهدت تحكما سلطويا على جميع الأصعدة من خلال ثلاث طبقات : الأولى هى البرجوازية الأجنبية، والثانية هى البرجوازية المحلية ، أما الأخيرة فتتمثل فى ملاك الأرض للإقطاعيين . ويضيف أن الطبقتين الثانية والأخيرة يسود بينها مصالح غير متعارضة ، بل ومتطابقة ، كما أن العلاقات بينهما سلمية وتعاونية ، وإن كانت غير متكافئة<sup>(٢)</sup> . وهذا ما يجعلنا نرى أنهما يقفان دائما ضد مصالح الطبقات الدنيا الكادحة فى البلدان النامية ، ويسعيان إلى وأد حركتهم الراديكالية التى تسعى إلى إزالة الفوارق الطبقيّة وعدم استنزاف فائض إنتاجهم الاجتماعى .

(١) كبير ، المرجع السابق ، ص ١٥٤ - ١٥٦ .

(٢) H. Alawi, "The state post colonial societies: Pakistan and Banglades", p. 38-40.

## ثالثا ، الفلاحون فى العالم الثالث ،

تتواجد طبقة الفلاحين فى كافة التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية القائمة ، فكما هى موجودة فى التشكيلات الرأسمالية ، وفى المجتمعات ذات التخطيط المركزى ، فهى أيضا قائمة فى مجتمعات العالم الثالث . ويشكل الفلاحون فى بلدان العالم الثالث السواد الأعظم من سكانها إذ يشكلون من ٥٠٪ إلى ٨٠٪ من مجموع السكان (\*) ، فى حين لا يتجاوز نسبة العاملين فى الزراعة فى البلدان المتقدمة ٤٥٪ فى بريطانيا ، ٦٪ فى فرنسا ، ٢٪ فى الولايات المتحدة . وذلك أنه يرجع إلى السمة الرئيسية للإنتاج الزراعى السائد فى كثير من بلدان العالم الثالث ، وإلى تخلف الصناعة وعدم انتشارها ، وإلى الأساليب الأولية المتبعة فى الزراعة ، وتدنى مستويات الإنتاج ، وتخلف التكنولوجيا ... الخ . وتعد هذه الطبقة من أهم أجزاء التركيب الطبقي فى البلدان النامية باعتبارها المكون الرئيسى للبروليتاريا الحضرية التى ترتبط بوشياخ عضوية مع العمال المهاجرين من الريف (١) .

وثمة اختلاف واضح بين شرائح الطبقة الفلاحية فى البلدان النامية من بلد إلى آخر . إن الفلاحين فى العالم الثالث يتألفون من عناصر متباينة ويخضعون لتغيرات شتى . ويمكننا أن نضع أيدينا على هذا التباين من خلال ما تحتله الشرائح المختلفة من موقع اقتصادى واجتماعى . إن غالبية هذه الطبقة يتكون من فلاحين مؤجرين لحيازات صغيرة وصغار فلاحين يعملون على أراضيهم . وحتى وإن كان التمرکز الواسع للأرض هو ما يسم ريف بعض البلدان ، فإن علاقة صغار الفلاحين بالأرض وأشكال استغلالهم تأخذ اشكالا متباينة ، لذا يمكن القول أن الفلاحين البروليتاريين وفلاحى الكفاف وصغار الفلاحين ، أنماط يصعب الفصل بينها . وإذا كانت الزراعة هى أول مجال يشهد الاستغلال والتغلغل الاستعماري ، وأن الفلاحين هم أول من تحملوا أعباء الأشكال الاستعمارية حيث الاستغلال ، فإننا يمكن الجزم بأن فلاح العالم الثالث يعانى أبشع صور الاستغلال سواء فى أشكال ما قبل الرأسمالية أو بشكل آخر مستحدث فى هيئة قروض ربوية والعمل المجانى أو التنازل عن جزء من المحاصيل . إن صور الاستغلال الذى يلقاه الفلاح فى العالم الثالث هى التى تولد الطاقات الثورية المعادية للاستعمار

(\*) هناك إحصائية ترى أن الفلاحين يشكلون غالبية سكان البلدان النامية بنسبة تتراوح بين ٦٠٪ و ٩٠٪ ويستثنى من ذلك عدة بلدان فى أمريكا اللاتينية مثل : الأرجنتين وشيلي والأرجواى ، حيث تقل نسبتهم فى الزراعة بسبب ما حدث من تطور فى الانتاج الصناعى فيها .  
انظر فى ذلك :

مجموعة من العلماء السوفييت ، المرجع السابق ، ص ٤٢٥ .

(١) كلير ، المرجع السابق ، ص ١٤٦ .

والامبريالية والقوى التي تعمل على الحفاظ على مصالحها ، وعلى ذلك فإن الفلاحين هم الوجه الآخر المتم للعملية الثورية مع الطبقة العاملة (١) .

وتتعدد العوامل التي تؤثر في حقيقة تماسك فلاحى العالم الثالث كطبقة . ففى ظل سيادة بطء حركة التطور الاجتماعى التي تشهدها مجتمعات العالم الثالث ، يلعب الانتماء العرقى أو الدينى أو الطائفى أو العشائرى دورا متعاظما فى بعثرة الفلاحين . وعلى الرغم من أن هذه الأشكال من العصبية لها دور فعال فى الطبقات الأخرى ، إلا أنها فى موقف الفلاحين لا تفعل سوى التفكك والتشتت . وبالإضافة إلى هذا العامل هناك عاملان آخران هما : التشتت الجغرافى ، والتفاوت الاقتصادى الواضح بين شرائحها .

ويمثل التفاوت الاقتصادى واختلاف مصالح الفلاحين أهم العوامل فى عدم تحقيق التماسك بينها . ولكن فى مقابل ذلك ، هناك مجموعة من العوامل تعمل على تحقيق تماسك طبقة الفلاحين نذكر منها : وحدة الشعور بالاستغلال الداخلى المتعدد الوجوه من أصحاب الملكيات الكبيرة والإقطاعيين وكبار الرأسماليين ، ووحدة الشعور بالاستغلال الخارجى نتيجة الاستغلال العالمى الواقع عليهم ، وما تعكسه سياسة المحصول الأحادى ، وتطور الوعى الاجتماعى والسياسى للفلاحين وزيادة المشاركة السياسية . إن وجود مثل هذه العوامل بين الفلاحين هى التي تجعل الفلاحين أبرز القوى الثورية فى العالم الثالث تلك التي لا تجد لها من حليف سوى البروليتاريا (٢) .

#### رابعاً ، طبيعة البروليتاريا فى العالم الثالث ،

بداية يمكن القول أن أهم ما يسم الطبقة العاملة فى بلدان العالم الثالث ، أنها تعد من أكثر الطبقات نضالا وثباتا من أجل إتمام عملية الاستقلال الوطنى ، وهى فى ذلك لا تقل مصلحة عن الفلاحين فى النضال والمواقف المشتركة . أضف إلى الخاصية السابقة ، خاصية أخرى تتمثل فى النمو المطلق والنسبى لوزن العمال النوعى فى إجمالى عدد السكان ، وازدياد ثقلهم النسبى ، ونقص عددهم المشتغل بالصناعة .

(١) توماس سنتش ، المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .

وحول دور الفلاحين فى الثورة راجع :

حمزة علوى ، الفلاحون والثورة ، ١٩٦٨ .

(٢) جركوف وآخرون ، البلدان النامية وقضاياها الملحة ، ص ٥٠ .

ومن غير شك أنه نشأت ظروف تاريخية أكثر مناسبة لنمو البروليتاريا في العالم الثالث خاصة نتيجة حصولها على الاستقلال السياسي وحدثت طفرات مناسبة في مسائل التطور الاجتماعي والاقتصادي . وإذا كان الاستعمار قد عمل على عدم تأهيل الأيدي العاملة التي عملت في إطاره بغرض استنزافهم من جانب ، وعدم استخدامهم في أغراض التحرر الوطني من جانب آخر ، فإن الأيدي العاملة في البلدان النامية غداة حصولها على استقلالها السياسي طرأت عليها تحولات كبيرة في قدراتها الفنية حتى يمكن القول إنها أضحت محترفة . فعلى سبيل المثال ، نجد أن بروليتاريا الصناعة التحويلية الكبيرة في أمريكا اللاتينية وآسيا تتألف من العمال المحترفين وسكان المدن الدائمين . وبالنظر إلى بلدان آسيا وإفريقيا خلال حقبتى الستينات والسبعينيات ، نجد أن عدد العمال الصناعيين قد تضاعفوا حتى وصل عددهم في أوائل الثمانينات ما بين ٣٥ إلى ٨٥ مليون شخص (١) .

وعلى الرغم من التطور الذي طرأ على الطبقة العاملة في بلدان العالم الثالث ، إلا أنها لم تتخلص بعد من كل ملامح بروليتاريا " عهد الاستعمار " تلك التي يتوقف بالضرورة على تصفية بقايا أشكال الاستعمار ، وتغلغل في كافة الأجهزة السياسية والاجتماعية والاقتصادية . إن البروليتاريا كطبقة ترتبط بشكل مباشر ووثيق مع الإنتاج ، وتنمو وتتطور وفقا لنمو وتتطور الاقتصاد . وجدير بالتوضيح أن بروليتاريا الدول النامية لم تمر بمراحل التطور التي اجتازتها بروليتاريا العالم المتقدم . إن مجموعة الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها دول العالم الثالث ، التي خربت أوضاعها وواقع التبعية وموقعها من تقسيم العمل الدولي ، ساهمت في إعاقة إقامة التصنيع ، ومن ثم ولدت طبقة عاملة مشوهة ، أو بشكل أدق إنما عملت على وأد نمو الطبقة العاملة (٢) .

ويتميز التركيب العام للبروليتاريا في العالم الثالث بتناثر وتعقيد شديدين ، وكذلك بالتفاوت الواضح بين شرائحها المختلفة . ويرجع ذلك إلى سببين : الأول تعدد قطاعات الاقتصاد وانفصالها الكامل أو شبه الكامل عن بعضها البعض ، وعدم وجود تجانس اقتصادي بين مختلف فروع الاقتصاد وقطاعاته التي جاءت بينية اجتماعية مفككة ، وكذا في تركيب كل طبقة على حدة . لذا نجد فروقا واضحة بين فئات العمال تبعا لكل قطاع . أما السبب الآخر فيعود الى التباين الواضح في درجة اعتماد العمل على العمل المنجور . أضف إلى ما سبق أن الطبقة العاملة في بلدان العالم الثالث غير متمركزة بشكل عام . فبسبب غياب الصناعة الكبيرة

Y. Popove, op. cit, p. 240.

(١)

(٢) حمود العوي ، المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

أو محدوديتها ، يتوزع العمال كمجموعات قليلة العدد على مؤسسات التجارة والخدمات وأحواض السفن والمؤسسات الصناعية الصغيرة والمعامل والورش الصغيرة ، أو كخدم في المنازل والمعارات السكنية . إن درجة تمركز الطبقة العاملة في بعض بلدان أمريكا اللاتينية ، وفي البلدان التي أقيمت فيها قاعدة صناعية إلى حد ما مثل : البرازيل ومصر وتركيا والهند ، قد بلغ درجة عالية ، وكان القسم الأعظم من هذا التمركز في المؤسسات الكبيرة التي أقامتها الدولة<sup>(١)</sup>.

والواقع أن ضعف البروليتاريا في العالم الثالث لا يرجع إلى ضآلة حجمها فحسب ، بل يعود إلى جانب ذلك إلى بعثرتها وضعف تنظيمها ووعيها الطبقي . وهذا ما يجعلها تتأرجح أيديولوجيا وتقع تحت تأثير الإيديولوجية والأحزاب والبرجوازية ، وتدخل أحيانا في تنظيمات رجعية أو شوفينية أو طائفية . الأمر الذي حدا ببعض الكتاب إلى نفي وجود بروليتاريا أصيلة في العالم الثالث ونفي صفة الثورية وكذا موقعها من الثورة .

نخلص من كل ما سبق أن التنوع كبير في التشكيلة الطبقة في العالم الثالث ، وأن لكل بلد من بلدان العالم الثالث خصائص وشروطا خاصة ، وبالتالي فإن هذه البلدان تختلف فيما بينهما من حيث التركيب الاجتماعي الطبقي ، وأيضا من حيث نسبة القوى السياسية الاجتماعية ، ومن حيث وزن ونشاط الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة . والمنتطلع إلى التركيب الاجتماعي للبلدان النامية يستطيع أن يتوصل إلى أنه من الصعوبة بمكان أن يتم تقسيم بنياتها الاجتماعية إلى طبقات رئيسية وأخرى ثانوية ، إلا في ضوء موقعها من الثورة القومية والاشتراكية . إن تعدد أنماط الانتاج في العالم الثالث وأد شرائحا وفئات اجتماعية مختلفة ، لذا يدفعنا هذا الاعتبار إلى القول أن الطبقات الاجتماعية في دول العالم الثالث ما زالت في طور التكوين ، وجاءت بعيدة عن تأثير الصناعة ، أو العكس ، وهذا ما سيتضح في الطرح التالي للبناء الطبقي في بلاد العالم الثالث الشرق أوسطية .

### ثالثا ، نماذج للبناء الطبقي في بلدان العالم الثالث ، بلاد شرق أوسطية .

قبل أن نخوض في عملية عرض نماذج البناء الطبقي في مجتمعات العالم الثالث الشرق أوسطية ، فإننا سوف نقدم عرضا للبناء الطبقي في هذه المجتمعات بصورة كلية ، ثم في جزئية تالية سوف نفرّد لكل نموذج بطريقة جزئية .

(١) نجاح واكيم ، المرجع السابق ، ص ٢٤٠ . وأيضا : مجموعة من العلماء السوفيت ، المرجع السابق ،

يواجه الباحث الذي يتصدى لتحديد معالم البنية الطبقيّة في مجتمعات الشرق الأوسط صعوبات جمة . فهذه المجتمعات تعرف تداخل الحنود بين الفئات الاجتماعيّة المختلفة، وتنوع المكانات الاجتماعيّة . الأمر الذي يجعل من الصعوبة يمكن تحديد الخطوط الطبقيّة الفارقة . إن الاستناد إلى الملكية والنخل فقط كعيارين لتحديد الحدود الطبقية لا يقيد في هذه المجتمعات ، إذ تلعب الاعتبارات الدينيّة والأخلاقيّة والقبليّة والثقافيّة أوراها لا يمكن تغافلها في تكوين الطبقات . لذا نجد أن معيار المهنة في هذه المجتمعات تعد أهم وسيلة في تحديد البنية الطبقيّة بوصفها أهم عناصر البناء الطبقي ، إذ تعكس مستوى التعليم ومقدار الدخل ، ناهيك عن توضيحها للجوانب الثقافيّة للطبقات المختلفة . وإذا كانت مجتمعات العالم الثالث ( الشرق أوسطية ) قد عرفت طبقتين أساسيتين هما : الطبقة العليا التي تضم الحكام وكبار الملاك البرجوازية التجاريّة وكبار رجال الدين ، والطبقة الدنيا التي تضم بقية السكان ، فإن هذا البناء قد انتابه كثير من التحولات خلال القرن الحالي ، نتيجة ما طرأ عليه من تغيرات ديموجرافيّة واجتماعيّة واقتصاديّة .

وفي تحليل شامل للتدرج الاجتماعيّ لمجتمعات الشرق الأوسط أوضح فان نيوهويزه "Van Niewenhuijze" أنه يصعب الوقوف على مفردات بنية هذه المجتمعات بون معرفة جنورها التاريخيّة الحضاريّة ، فهو يرى أن الإسلام لعب نورا هاما في تطور هذه المجتمعات ، وتشكيل بنائها الطبقيّة ، وهو دور يختلف تماما عن الدور الذي أدته المسيحيّة في المجتمعات الغربيّة ، وهو في ذلك يصنف الجماعات الطبقيّة إلى ثلاث : عليا ، ووسطى ، ودنيا . ويرى أن الطبقة العليا في مدن الشرق الأوسط ترتبط بطريقة وثيقة بمصادر الثروة والسلطة السياسيّة . وتشكل هذه الطبقة صفوة قليلة العدد تتحكم في القرارات السياسيّة القوميّة . فعلى سبيل المثال نجد أن هذه الطبقة في إيران تتشكل من حوالي ألف أسرة ، وتقيم في قصورها الواقعة في المدن الإيرانيّة الأساسيّة ، أما في السعوديّة فنجدها تتألف من الأسرة الحاكمة وبعض الأسر المتعاونة معها ، ولكن أهم ما يسم هذه الطبقة هو احتكارها لمصادر الثروة والسلطة معا . ثم يضيف إلى هؤلاء أصحاب المناصب والنقوذ والإدارات الكبيرة في بعض بلدان الشرق الأوسط مثل مصر ، سوريا ، والعراق وليبيا ، والجزائر .

(١) نجاح واكيم ، المرجع السابق ، ص ١٧٥ - ١٧٧ .

ويرى " فان هوزه " أن الطبقة الوسطى فى هذه البلدان تشمل قطاعا كبيرا ممن يشتغلون المهن الفنية مثل الأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات وضباط الجيش والمدبرين المنفذين وصغار الضباط . ويبدو أن هذه الطبقة يختلف حجمها من بلد إلى آخر ، فإن أهم ما يميزها أنها تبدو الطبقة الوحيدة التى تعمل جاهدة على تدعيم مكائنها الاجتماعية ، وكذا تحسين ظروفها المعيشية .

أما الطبقة الدنيا فىرى أنها تضم العمال والصناع والعاطلين عن العمل أو من يعمل مهن هامشية . وتضم هذه الطبقة قطاعا كبيرا من سكان مدن الشرق الأوسط ، وهناك خصائص عامة تميزهم أهمها : ارتفاع ملحوظ فى معدلات المواليد والوفيات ، وانخفاض شديد فى معدلات الدخل ، وارتفاع نسبة الأمية ، تلك الخصائص التى تحول دون وجود ظهور وعى طبقى ، كما أن هذه الخصائص تجعلنا نقول أن هذه الطبقة تختلف عن نظيرتها الأوروبية . ويرى " فان هوزه " أن هذه الطبقة تضم فيما بينها قطاعا كبيرا من أفراد الطبقة الدنيا الذين يعملون فى المهن اليدوية سواء الحكومية أو الخاصة ، ومن العمال غير المهرة والخدم والباعة الجائلين ، والذباحين ، وغسالات الملابس ، وفقراء المدن ، والحلاقين ، وخدم المساجد ، والأماكن العامة ، واللحادين ، ودباغى الجلود ، والزبالين ، وناقلى أبار المجارى ، والفجر . ويضيف " فان نيوهوزه " أن البناء الطبقي فى مجتمعات الشرق الأوسط تتأثر بالاعتبارات الأيكولوجية سواء من حيث التشكل أو من حيث التوزيع (١) .

وإذا نظرنا الى محاولة أخرى قام بها " بيل " Bill نجده يتفق مع " فان نيوهوزه " فى أنه يرفض محاولة رصد البناء الطبقي لمجتمعات الشرق الأوسط وفقا للمفاهيم الماركسية ، فهو يرى أن للتأثير السياسى والتوجيه الشخصى للسلطة عظيم الأثر فى الوقوف والتعرف على معالم البنية الطبقيّة . إن التأثير السياسى والتوجيه الشخصى ، وكذا التعليم ، يلعبان دورا مؤثرا بدلا من الثروة فى تشكيل البنية الاجتماعية . وفى محاولة من " بيل " لتعديل وتوسيع النموذج الماركسى للطبقات ، فإنه يركز على نموذج الموزيكا Mosaic مستخدما فى ذلك المفاهيم الماركسية مع القياسية مع البارسونزية مع وجهة نظر لينسكى ودارنورف ، ليعالج بها البناء الطبقي وكأنه منظومة معقدة لمجموعات اجتماعية متداخلة .

V.N. Wenhuijze, social stratification and the Middle East, 1956.

(١)

نقلا عن : السيد الحسينى ، المدينة : دراسة فى علم الاجتماع الحضري ، ص ٢٠٧ - ٢٠٩ .

ولكن في الوقت نفسه اختزل من خلال هذه النظرة الطبقات ، ونظر إليها على أنها فروق بين الأفراد سواء في توزيع القوة أو المكانة أو الثروة ، لأن الطبقات لا تشير فقط إلى علاقات التوزيع في السوق حسبما يرى ماكس فيبر ، بقدر ما تشير إلى علاقات الإنتاج . ونتيجة لذلك فإن تحليله اقتصر على كافة الأفراد سواء في اتقان تقنيات المناورة والتأمر ، أو على تفسير التركيب على أساس البنى السياسية والعقائدية والاقتصادية لنموذج الإنتاج (١) .

والمتفحص لأعمال البناء الطبقي في مجتمعات الشرق الأوسط يجد أن رؤاهم لا تتعدى النظر إلى هذه المجتمعات وكأنها مرقع من المجموعات والطبقات الاجتماعية لا هم لها إلا الصراع من أجل السلطة واستحواذ العملية السياسية ، دون النظر إلى القضية الأساسية وهي الموقع من العملية الإنتاجية ووسائل الإنتاج . إن النظرة المتأنية لهذه الأطروحات نجدها تقصر النظر إلى البنية الفوقية في غير علاقاتها مع قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ، كما أنها تنظر إلى البنية الطبقيّة على أنها بنية طبقية حضرية دون الالتفات أن المجتمع له بنية طبقية تخص الريف ، ناهيك عن أن هذه الدراسات تغفل دور عمليات التنمية الاقتصادية وخاصة عمليات التصنيع في عملية التشكيل الطبقي ، وما ينتج عنها من الصراع الطبقي الاجتماعي .

## ٢ - التشكيلات الطبقيّة في بعض مجتمعات الشرق الأوسط ، نظرة جزئية (٥)

### الطبقات في سوريا .

نظرا لضآلة الدراسات عن سوريا ، فإن تناول الطبقات فيه سوف يتم في ضوء التقسيم الايكولوجي ريف وحضر . ويمكن أن تقسم الطبقات في الريف إلى مجموعة من الشرائح في ضوء الأوضاع السكنية وتوزيع الدخل . فهناك شريحة هامشية من البو والرحل تستحوذ على ٥ ٪ من سكان الريف ، وشريحة دنيا وتمثل ٥٨ ٪ من السكان الريفيين ، وشرائح وسطى وتضم نحو ٤١ر٥ ٪ . أما بالنظر إلى توزيع الدخل فنجد أن هناك شريحة دنيا تمثل ١٨ ٪ من سكان الريف وحصلتها ٦ ٪ من الدخل الزراعي . أما الشرائح الفقيرة فتستحوذ على ٥١ ٪ من سكان الريف ، وتتكون من صغار الحائزين والمالكين ، وهذه الفئة تستأثر بحوالي ربع الدخل الزراعي تقريبا .

(١) J.A. Bill, " Class Analysis and Dialectics of Modernization in the Middle East, p. 417- 439.

وهناك محاولة أخرى لخلون النقيب لرصد البناء الطبقي باستخدام المفاهيم الماركسية مع الفيبرية انظر :

Kh. H. Al Nageeb, preliminary studies in social stratification in Arab countries, 1980.

(٥) ثمة غرض يسعى من أجله هذا الجزء ، ألا وهو وصف البنية الطبقيّة في عدد من البلدان الشرق أوسطية هي : سوريا ولبنان والعراق والسودان وباكستان وإيران . والواقع أن اختيار هذه البلدان تم على =

أما الشرائح المتوسطة فإنها تشكل نحو ٣٪ من سكان الريف ، ولها ٤٥٪ من قيمة الدخل الزراعي . والشريحة العليا فهي حوالي ١٪ من مجموع السكان ولها ١٥٪ من الدخل ، ويتبع لها شريحة المالكين المستثمرين المتغيبين ، وحصتها نحو ١٠٪ من الدخل . ويسود الريف في سوريا علاقات تقليدية محافظة تجمع بين رحاها الأنماط العصبية والقبلية الإقليمية ، وكذلك الانتماءات والولاءات السياسية والحزبية والشخصية . ومن بين هذه الفئات نجد أن الشرائح المحرومة من الأرض هي أكثر هذه الفئات وعيا ، وبشكل خاص العمال الزراعيين . وتشكل هذه الفئة مع شرائح صغار الحائزين في المستويات الدنيا نحو ثلث الأسر الفلاحية . ويسود بين هذه الفئات وبين كبار الملاك وبقايا الإقطاعيين صراعا ، ولكن هذا الصراع يظل قابعا في حدود الفردية أو العشيرة أو القرية . ولكن مع قرب الفئات الأخرى المالكة من السلطة فإن هذه النزاعات تتم حلها بالطرق السلمية في صالح الأقوى اقتصاديا وسياسيا .

وبالنظر إلى الأوضاع والعلاقات الاجتماعية في الحضر السوري يتضح أن ثمة تفاوتات هائلة في مستويات المعيشة بين أحياء المدن . إذ يقترّب بعضها من الأحياء الغنية من المدن الأوروبية ، والآخر يدخل في جلايب البؤس والقهر خاصة المجتمعات المنتشرة في الضواحي . وطبقا للوضع السكني ، فهناك شرائح دنيا وتمثل ٤٥٪ من سكان الحضر ، وشرائح وسطى تشكل ٣٥٪ من سكان المدن . أما الشرائح العليا فتمثل حوالي ٢٪ من سكان الحضر . وترى إحدى الدراسات أنه عشية التغييرات التي طرأت على القطر السوري ، التي أتت باعتلاء الحكم العلوي ، شهد المجتمع السوري نشوء ونمو طبقة برجوازية وطنية في الصناعة والتجارة والخدمات بحماية الدولة ورعايتها ، وهذه الطبقة في شرائحها العليا نجدها توسعت في نطاق الأسر الأرستقراطية وبالتحالف مع الأسر الإقطاعية . وفي شرائحها الوسطى والدنيا ترعرت في ظروف الحرب ، وما أحدثته من اختناقات وارتفاع أسعار وغير ذلك ، أدى إلى تكوين هذه الطبقة للثروات بطريقة سريعة . وجدير بالذكر أن هذه الطبقة قد شملت جميع المناشط ما عدا قطاع أصحاب الأجور والرواتب المحصورة في أجهزة الدولة . لقد سيطرت هذه الطبقة على كل أجهزة المجتمع ، حتى هيمنت على المجتمع إيدولوجيا . أما علاقاتها مع الطبقات

---

= صعيدين الأول ما طرأ على هذه التكوينات من تغير ، أما الصعيد الآخر فكان يتمثل في توافر البيانات التي تسمح بتعدى الانطباعات غير المؤثقة . إن البلدان التي تعرض لتكويناتها الطبقة توضع مدى التفاوت والتنوع الثقافي والفعالية السياسية ، إذ نجد نولتان ( إيران وتركيا ) تمثلان مقدمة الدول في الصف الشمالي غير العربي ، وثلاثة أخرى ( سوريا والعراق والسودان ) من الدول العربية تلك التي جاءت أنظمتها السياسية عبر الانقلابات والثورة . وبولة ( لبنان ) واحدة من الدول العربية التي تختلط فيها الأمور وتتحكم فيها الأمور الطائفية والدينية بشكل غير مسبوق على الساحة العربية .

الأخرى فغالبا ما كانت تحسمه لصالحها وذلك باستخدام نفوذها وموقعها القريب من الأجهزة الحاكمة .

وقد نمت أيضا ما يسمى بالطبقة الوسطى التي تضم أصحاب الحرف الحديثة بالرأسمالية والملك الصغار والمتوسطين وأصحاب المهن الحرة والموظفين وغيرهم من أصحاب الدخل المحدود . لقد لعب التعليم دورا أساسيا في توسيع قاعدة هذه الطبقة ، وكذا في رفع مستوى وعيها وطموحها . وقد عرف القطر السوري أيضا نمواً في حجم الطبقة العاملة ولا سيما في الصناعة ، مع وجود وعي طبقي لديها اكتسبت من المواقف النضالية ضد البرجوازية المسيطرة في المدن ، وكذلك صراع العمال الزراعيين والفلاحين ضد الإقطاعيين . وكذلك شهد المجتمع السوري توسعا في شرائح العاطلين عن العمل وأصحاب الأعمال الهامشية من المهاجرين الريفيين ، تلك التي عرفت الفقر والجوع ، والاحتفاظ في مساكن ضيقة وغير صحية والمواقف السلبية الراضة للمجتمع وللقيم السائدة فيه .

وإذا كان ذلك قد سار عشية حقبة الخمسينات ، فإنه في النصف الثاني من هذه الحقبة قد حدث تباطؤ في النمو الصناعي والزراعي ، وانخفضت معدلات الاستثمار وتهربت البرجوازية من تدعيم الدخل القومي نتيجة تصاعد تأثير الطبقات الوسطى والطبقة العاملة في المجتمع ، واحتدام الصراع السياسي والاجتماعي نتيجة سوء توزيع الثروة والدخول وانتشار الأفكار الاشتراكية . كل ذلك أدى إلى تحول في بنية المجتمع بدءا من عام ١٩٦٣ في البنى السياسية والاقتصادية نتيجة التحالف الاشتراكي اليساري القومي الذي صعد إلى السلطة فطبق الإصلاح الزراعي وأمم الصناعة واعتمد على التخطيط الاقتصادي كأسلوب للتنمية ، والذي أنتج في النهاية انهيارا للطبقات الإقطاعية والرأسمالية كبنى أساسية مهيمنة ، وحلول الطبقات الوسطى مكانها تلك التي بسطت نفوذها وسيطرتها على المجتمع السوري وسعت إلى تحسين أحوال العمال والفلاحين ، وإكسابهم مزيدا من المزايا <sup>(١)</sup> .

(١) رزق الله هلال ، " التكوين الاجتماعي والاقتصادي في القطر العربي السوري " في : نورة التكوين

الاجتماعي الاقتصادي ... ، مرجع سابق ، وانظر في هذا الصدد أيضا :

- عبد الله حنا ، الحركة العمالية في سوريا ، ١٩٧٢ .

- تروجنوف " طبقة الفلاحين في سوريا وبعض أوجه تنظيمها وتعبئتها سياسيا " ، في : جماعة

من الاختصاصيين السوفيات ، خصائص ومميزات التطور الاجتماعي والسياسي للبلدان العربية في

الخمسينات - السبعينات ، ترجمة إخلص على ، ١٩٨٩ .

نتيجة للتطور التاريخي وطبيعة الاقتصاد ومواقع عمل وحيازات الفئات اللبنانية ، عرفت البنية الاجتماعية في هذا المجتمع خمس طبقات (\*) . الأولى الطبقة المهيمنة وهي طبقة البرجوازية الكبيرة أو ما يسميها البعض بالطغمة المالية . وهذه الطبقة صغيرة الحجم ولا تتجاوز ٤ ٪ من سكان لبنان ، وهذه الطبقة بالإضافة إلى سيطرتها الاقتصادية إستحوذها على نصيب الأسد من الدخل ، فهي أيضا ذات نفوذ سياسي ضخم ، إذ تمتلك بعض وسائل الإنتاج الرأسمالي ، فضلا عن ارتباطها بالغرب الرأسمالي وتبعتها له .

والطبقة الثانية هي طبقة الإقطاع السياسي التاريخي الطائفي وهذه الطبقة كانت قد جردت من معظم أدوات إنتاجها ( الأرض ) إذ استولت عليها البرجوازية الكبيرة . ولقد دخلت هذه الطبقة في تحالف كبير مع البرجوازية الكبيرة ، لذا نجدها منذ الاستقلال وحتى الآن أداة طيعة في يد البرجوازية الكبيرة . ولكن لا نستطيع أن نقول أنها والبرجوازية شيء واحد . فعلاقة الإقطاع السياسي بالبرجوازية الكبيرة علاقة مصالح متبادلة يسودها التوتر ، ويلعب الإقطاع السياسي فيها دور المبتز للبرجوازية الكبيرة ، نظرا لإمساكه بمفتاح السلطة السياسية ، التي هي سلطة طائفية موروثية .

أما الطبقة الثالثة وهي البرجوازية الصغيرة فتجدها تضم صغار التجار في المدن والوسطاء التجاريين وصف المزارعين وصف الحرفيين . أن هذه البرجوازية تتألف من شريحتين : شريحة لا زالت تعمل خارج نـمط الإنتاج الرأسمالي ، وأخرى تعمل تحت إمرة القطاع الرأسمالي الحديث ، ومن ثم فهي خاضعة وتابعة ومستفيدة من البرجوازية الكبيرة .

والطبقة الرابعة فهي الطبقة الوسطى ، وهذه الطبقة غير مالكة لوسائل الإنتاج بشكل عام ، ولكن تحتل مواقع إدارية وفنية هامة نسبيا في الاقتصاد الوطني بحكم علمها وخيرتها ومهارتها ، ولكن ثمة تفاوت بين الأفراد في مواقعهم هذه الطبقة ، وبحكم وجودها فهي ترتبط بالنظام الرأسمالي المهيمن ، وتعمل على الحفاظ على مصالحه ، وفي الوقت ذاته أفرزت فئة ثورية معادية لهذا النظام وعملت على ضرب مصالحه .

---

(\*) هناك دراسة تقسم الطبقات في لبنان إلى ثلاث فقط هي : الطبقة المهيمنة والطبقة الفقيرة والطبقة المتوسطة .. للمزيد حول هذه الطبقات انظر :

كلودنيار وسليم نصر ، الطبقات في لبنان : مقارنة سوسولوجية وتطبيقية ، ١٩٨٢ .

وأخيراً فإن الطبقة الخامسة وهي الطبقة العاملة العريضة والتي تضم نصف سكان لبنان ، وهذه الطبقة لا تملك سوى قوة عملها ، فهي مجردة تماما من وسائل الإنتاج ، وتضم ثلاث شرائح هي العمال الزراعيين والعمال الصناعيين وعمال قطاع الخدمات<sup>(١)</sup> .

وفي دراسة أخرى ، ترى أن البروليتاريا الزراعية تتركب من ثلاث جنسيات مختلفة ( لبنان وسوريا وفلسطين ) ، أي أن البروليتاريا الزراعية في لبنان تتميز بتنوع الأصل والجنسية . وقد شككت هذه البروليتاريا مع مثيلتها الصناعية أغلبية واضحة . وتوضح الدراسة أيضا أن الطبقة العاملة في لبنان لا تشكل سوى أقلية هامشية ، وهي تمثل أغلبية في مجموع الأجراء . فهي في عام ١٩٧٠ بلغت ٤١٧٪ من السكان العاملين ، وحوالي ٦١٥٪ من مجموع الأجراء<sup>(٢)</sup> . وثمة قضية جديرة بالاهتمام يجب ألا نتغافلها عند الحديث عن البناء الطبقي في لبنان ، هي وجود تقاطع طبقي - طائفي يعمل باستمرار على إخفاء وتغييب الصراع الطبقي في لبنان ، كما يعمل على تفسير كل الصراعات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية على أنها أزمات طائفية<sup>(٣)</sup> .

### الطبقات في العراق ،

خبر المجتمع العراقي مجموعة من التحولات السياسية والطبقية منذ حصولها على الاستقلال السياسي عام ١٩٢١ فعشية الاستقلال الوطني وخلال العهد الملكي الذي استمر حتى عام ١٩٥٨ اتسم التركيب الطبقي بالجمود وعدم المرونة وذلك لتأثره بالنظام الإقطاعي والنظام شبه الرأسمالي الذي سيطر على العراق . وجدير بالتوضيح أن هذه الأنظمة الاجتماعية المتخلفة كانت تلقى التمدد والتأييد من قبل النظام الملكي التابع والحليف للإمبريالية العالمية .

وبالنظر إلى الواقع الطبقي نجد أن الملكية ووسائل الإنتاج كانت في يد الشيوخ والإقطاعيين وبعض الرأسماليين ، بينما كان بقية الجماهير تعاني من الفقر والعوزة والحرمان الاقتصادي . وكانت الفئات البرجوازية بجانب السيطرة الاقتصادية تسيطر أيضا على الواقع

(١) باسم سرحان ، " الواقع والتميز الاجتماعي في لبنان " ، في : نواة التكوين الاجتماعي ... ، ص ٢٠١ - ٢٤٥ .

(٢) علي شامي ، تطور الطبقة العاملة في الرأسمالية اللبنانية المعاصرة ، ١٩٨١ .

(٣) عن الطائفية في لبنان انظر :

فؤاد شاهين ، الطائفية في لبنان : حاضرها وجنورها التاريخية الاجتماعية ، ١٩٨٠ .

الثقافى والتربوي والتعليمى وتحكمتها لزيانها وأقربانها وتستفيد منها فى إشغال المهن والمراكز المتعيزة فى الدولة ، أما أبناء الطبقات العمالية والكادحة فلم يتوفر ويتبقى لها شئ . للأسباب السابقة تميز البناء الطبقي فى العراق بالركود والتحجر والجمود ، إذ كان المجتمع يقسم إلى أربعة طبقات اجتماعية هى : الطبقة العليا والمتنفذة ، والطبقة الوسطى والطبقة العاملة ولم تتعد نسبة الطبقة العليا والوسطى فى ذلك الوقت على ٢٠ ٪ بينما تجاوزت نسبة الطبقات الكادحة الفقيرة على ٨٠ ٪ من مجموع السكان . لقد سادت درجة هائلة من الاستغلال الطبقي والقهر الاجتماعى الذى مارسه الطبقة الرجعية والبرجوازية والإقطاعية ضد الطبقات العمالية والفلاحية ، تلك التى كانت أحد عوامل اندلاع الصراع الطبقي بين الفئات الاجتماعية المتباينة ، والذى كان أحد المقدمات الضرورية لقيام الثورات التحررية .

وما أن عرف المجتمع العراقى مجموعة من الخبرات الثورية ، حتى تغيرت الصورة التقليدية للبنية الطبقيّة فى العراق ، وكذلك ظهرت المعتقدات الجديدة ، وألغيت الحواجز الاجتماعية المتحجرة التى كانت تفصل بين الطبقات الاجتماعية بحيث أضحت من السهولة بمكان أن يحصل الفرد على حراكا اجتماعيا صاعدا يغير به وضعه الاجتماعى . ونتيجة لنهج الثورة فى العراق درب التصنيع والتنمية الشاملة ، فإن كثيرا من العراقيين قد انتقلوا من طبقات لأخرى ساعدهم فى ذلك الإنجازات الثقافية والعلمية والمهنية والمادية التى حققوها فى الفترة الثورية الجديدة .

وفى الوقت الذى تم فيه الدفاع عن حقوق ومصالح الطبقات الكادحة جرت تصفية المصالح الاحتكارية والاستغلالية للطبقات الإقطاعية والرجعية والبرجوازية ونجحت فى كسر الطوق الذى فرضته هذا الطبقات على الفئات والشرائح البرجوازية الوطنية ، والعمالية الكادحة . لقد أصبح المجتمع أكثر سيولة ، حيث توفرت فيه المرونة الاجتماعية والحراك الطبقي . ونتيجة لذلك تغير البناء الطبقي فى العراق ويمكن تحديد هذا التغير فى :

أولا : تحويل الطبقات الاجتماعية القائمة إبان العهود الإقطاعية والرأسمالية من قوى اجتماعية جامدة ومتحجرة لا توجد مرونة طبقية وديمقراطية اجتماعية فيها إلى فئات وشرائح اجتماعية دينامية متحركة ، يقوم التصنيف بينها على أسس ومحكات تقسيم العمل والمهن والمؤهلات الاجتماعية والملكية والدخل .

ثانيا : تقريب الفوارق الطبقيّة بحيث أصبح من السهولة بمكان أن ينتقل الفرد من شريحة اجتماعية أو من طبقة إلى أخرى شريطة أن يحصل على أية منجزات علمية ومهنية أو مادية .

ثالثاً : تلاحى أسباب الاستغلال الطبقي والقهر الاجتماعى ، وذلك لتحقيق التحالف الطبقي الذى تجاوز وتعدى كل أشكال الديكتاتورية بما فيها ديكتاتورية الطبقة الواحدة . كما أضحى الانتماء الطبقي لا يتحدد بالعوامل الوراثية أو المكتسبة ، كلقب العائلة أو الانحدار الاجتماعى أو الملكية ، بل يتحدد بالعوامل المنجزة ، والقدرة على إشعال المراكز المهنية التى تحدد مكانته فى المجتمع .

كل هذا التحول اتضح بشكل جلى فى تلاحى الطبقات العليا والاقطاعية والبرجوازية المهيمنة على رأس المال والثروة والمكانة ، كما ذهب مع كل ذلك الطبقة الفقيرة المعدمة التى تحسن وضعها الاقتصادى والاجتماعى ، وأحرزت تقدماً واسعاً على جميع الأصعدة ، كان من شأنه أن عدل فى طبيعة البناء الطبقي وتبلورت طبقتان اجتماعيتان متميزتان هما : الطبقة الوسطى والطبقة العاملة<sup>(١)</sup> .

### الطبقات فى السودان .

قبل البدء فى عرض الخطوط العامة للطبقات الاجتماعية فى السودان ، نريد أن نسجل أن تحديد الخريطة الاجتماعية للمجتمع السودانى تعد إشكالية شديدة التعقد إذ تحكمها الوضعية العامة الخصوصية للمجتمعات النامية التى فيها تتداخل وتتعايش مجموعة أنماط مختلفة ، زد على ذلك ما تتمتع به السودان من تنوع سواء فى التطور الاقتصادى والاجتماعى والعرقى والثقافى . لذا نجد أن التكوين الاجتماعى والاقتصادى السودانى يتمتع بوجود أنماط متفاوتة التطور .

وعلى الرغم من ضعف تطور العلاقات الطبيعية وغلبة تأثير الفروق ذات الطابع القبلى والعشائرى والاثنى ، إلا أن الخريطة الاجتماعية للسودان يمكن تصنيفها بطريقة ايكولوجية كما يلى :

١ - الفلاحون والفئات الريفية والبرجوازية الريفية والاقطاعيين والعمال الزراعيين وشبه البروليتاريا الريفية والرعاة . أو بمعنى آخر ( الطبقات الاجتماعية فى الريف ) .

(١) إحسان محمد الحسن ، المرجع السابق ، ص ١٠٢ - ١٠٥ .

وحول الطبقات فى العراق يمكن الرجوع الى :

- على عباس مراد ، الطبقات والصراع الطبقي فى الأيديولوجية العربية الثورية ١٩٨٤ .

- كمال مظهر أحمد ، الطبقة العاملة العراقية - التكوين ويدايات التحرك ١٩٨١ .

- خالد الراوى ، تاريخ الطبقة العاملة العراقية ١٩٨٢ .

ويادئ ذى بدء يمكن القول ان النشاط الزراعى فى هذا القطر يمثل المجال الذى يعمل فيه أغلب السكان ، وغالبية قوى النشاط الاقتصادى . ورغم الخطط التنموية ومحاولات زيادة ماهية القطاع الصناعى فى الناتج القومى ، فإن الزراعة تظل المستوعب الرئيسى للعمال . يعنى ذلك أن القطاع الريفى يهيمن على القطاع الحضرى وحياته . وبالنظر إلى طبيعة الأرض فى السودان وقسمتها يمكن القول أن العلاقات الإنتاجية تدخل فى إطار ما يسمى بالإقطاع نو العلاقات شبه الإقطاعية ، إذ يسودها نظام الشراكة ، ذلك النظام الذى يجمع بين القطاع العام والحياسة الفردية . والواقع أن الانتماء الطبقي فى السودان يتحدد وفقا للفرص المشروطة بالبناء الاجتماعى ، وهذا يمكن من خلال العمل ( عمل الغير ) الحصول على القيمة المحققة دون تعويض . فالفلاحون نتيجة علاقات الاستغلال الواقعة عليهم سواء من البيروقراطية أو من كبار الرأسماليين أو من خلال الدولة ، جعلت الفلاحين ومن يمثلونهم يقبعون فى قاع الهرم الاجتماعى ، وأضحوا على هامش اهتمامات التنمية والتغير الاجتماعى .

## ٢ - البرجوازية والطبقة العاملة : ( الطبقات الاجتماعية فى المدينة )

تتكون البرجوازية من البيروقراطيين والبرجوازية التجارية والصناعية الناشئة . لقد شهدت السودان نوعا من التلاحم بين أحد مفردات هذه الطبقة الحاكمة أى بين الطبقة المديرة والطبقة الحاكمة . ولكن هذا التحالف دخل معه طرف ثالث متمثل فى البرجوازية العالمية . والشكل الحالى للبرجوازية المحلية يتضح فى : ضعف مساهمتها ممثلة فى القطاع الخاص فى مجمل الدخل القومى والنشاط الاقتصادى وتشغيل القوى العاملة ، كما عملت فى الاستثمارات الأجنبية والمشروعات المشتركة وفى حركة التجارة المجزئة . وتميل هذه الطبقة إلى مجالات الخدمات والمضاربة فى العقارات ومجالات الربح السريع ، لذلك نجدها تبتعد عن الصناعة رغم كل الحماية التى تقدمها الدولة . كما أنها ارتبطت بالاستثمارات الأجنبية مستفاداً من التسهيلات التى قدمت لها ، وضخت كل أرباحها إلى الخارج عن طريق تهريب النقد .

أما الطبقة العاملة فهى قليلة . فحسب تقديرات ١٩٧٣ يتضح أن حجم الطبقة العاملة بالسودان بلغ حوالى ٧ مليون نسمة وتمثل ٥٥ ٪ من عدد السكان الكلى ، وتستوعب الزراعة ٦٩ ٪ ، وقطاع الخدمات ١٠ ٪ وقطاع التجارة والمال ٥ ٪ . أما المشتغلين فى الصناعة فحوالى ٤٥ ٪ من إجمالى قوة العمل . وهذا يعكس لنا الضعف العدى للطبقة العاملة . وفى القطاع الخاص ازداد عدد العمال خاصة فى صناعة النسيج التى تعتبر نقاباتها اقوى النقابات خارج القطاع العام . وجدير بالتوضيح أن عمال القطاع الخاص ليس لهم ثقل كبير ، فأعدادهم صغيرة وعزلتهم جعلتهم أسرى العلاقات الأبوية بينهم وبين رب العمل . وعلى الرغم من صغر

حجم الطبقة العاملة إلا أن حركتهم النقابية قوية ساهمت في اكتمال الوعي السياسي والاجتماعي والتنظيمي ، ذلك الوعي الذي لعب دورا مؤثرا في أحداث ٦ أبريل الأخيرة .

### ٣ - الطبقة الوسطى أو البينية .

إنه نتيجة لترهل الطبقتين الرئيسيتين ، أى البرجوازية والبروليتاريا ، فقد حظيت الفئات الوسطى بثقل نسبي كبير ، فهي تعد أكثر الطبقات دينامية وتأثيرا في السودان ، برغم تذبذب مواقفها السياسية . ويلاحظ أن هذه الفئة غير متجانسة ولا يسود بينهم مصالح مشتركة ، وتضم البرجوازية الصغيرة ( المثقفين والموظفين والمعلمين والطلاب والجيش وصغار الحرفيين والتجار ) . ولكن برغم عدم توافق مصالحهم ، إلا أنهم لعبوا دورا تاريخيا يشبه إلى حد بعيد دور البرجوازية الأوربية في الثورة البرجوازية . فقد قادت الحركة الوطنية في وجه الاستعمار البريطاني ، ولكن هذا الدور لم يستمر طويلا نتيجة الصدامات بينها وبين البرجوازية المحلية التجارية والزراعية من جانب ، وبين الاستعمار من جانب آخر . ولكن ما لبثت أن اكتسبت ثقلها مرة أخرى خاصة بعد ظهور الانقلابات العسكرية ، إذ أضحت أقرب الفئات من قادة هذه الانقلابات واستطاعت أن تستعيد وضعها الاجتماعي والسياسي (١) .

### الطبقات في باكستان .

لا بد من النظر إلى الخريطة الطبقة في باكستان في ضوء العلاقة بينها وبين النولة ، هذه العلاقة التي تتسم بالتعقيد . ولكن ينبغي أن نوضح هنا أن النولة في هذا البلد ليست تعبير عن طبقة واحدة كما هو موجود في الأدبيات الماركسية الكلاسيكية ، فضلا عما تتمتع بها من خصوصية ناتجة عن التغيرات البنوية الناجمة عن التجربة الاستعمارية ، واصطفاف القوى الطبقة والبنى القومية للمؤسسات السياسية والإدارية التي أقيمت وفقا لها .

### ١ - الطبقات الحاكمة ( المستقلة ) .

يمكن القول أن ثمة ثلاث طبقات اجتماعية في باكستان تدخل في إطار ما يسمى بالطبقات المستقلة ، هي البرجوازية المحلية ، وطبقة ملاك الأرض ، والمزارعين الاغنياء . ويجدر

(١) حيدر ابراهيم " حول عملية التنمية والتغير الاجتماعي في السودان " ، في : ندوة التكوين الاجتماعي ... ص ٤١١ - ٤٦٧ .

والمزيد عن الطبقات في السودان يمكن الرجوع إلى :

- فويليكوف . " السمات المميزة للوضع الاجتماعي والسياسي في السودان خلال السبعينات " ، في : مجموعة من الاختصاصيين السوفييت - المرجع السابق .

- Fatima Babiker, the Sudanese Bourgeoisie, 1984 .

بنا أن نذكر أن الطبقة الأولى والثانية تعملان تحت رعاية برجوازية المركز ، إذ تفرض الأخيرة سيطرتها على الطبقات الأخرى . أما الثالثة فهي تحت سيطرة النولة . أي أن هناك اصطفاقات طبقية بين هذه الطبقات وبين النولة والمركز الرأسمالي العالمي . ونظراً للالتقاء الجديد لمصالح الطبقات المالكة الثلاثة تحت رعاية المركز ، فإن الإوليغاركية العسكرية البيروقراطية الباكستانية تقوم بدور الوساطة بين مصالحها المتعارضة والمتناقضة . لقد احتلت طبقتي كبار ملاك الأرض وطبقة المزارعين الأغنياء مكانة متميزة في النولة الباكستانية ، إذ كانت المورد الأساسي للنظام العسكري البيروقراطي<sup>(١)</sup> .

وعلى الرغم من أن السياسة الاستعمارية في باكستان قد عمدت إلى تقوية وتضخم سلطة أرسقراطية الأرض ، فإن هذه السلطة لا تقل في قوتها عن السياسات التي عملت على التحولات التجارية للزراعة ، وإضعاف الحرف اليدوية ومعاندة قيام الهياكل الصناعية . وفي إطار هذه العملية سمحت السياسات لتقوية شرعية ملاك الأرض وإضفاء مزيد من الشرعية عليها ، الأمر الذي عزز كل آلياتها في زيادة الاستغلال على القوى الكادحة ، ومن ثم زيادة حدة التمايز الطبقي نتيجة الضغط المتزايد على الأرض . لقد حظيت أرسقراطية الأرض الباكستانية باحترام شديد ، ويرجع ذلك إلى إنتاجها للمواد الخام الذي يمد به الإنتاج المحلي والتجارة الخارجية . وغنى عن البيان أنه إذا كانت باكستان قد ورثت بعض طبقاتها قوية مثل : أرسقراطية الأرض وأغنياء المزارعين ، فإنها في المقابل لم ترث طبقة رأسمالية صناعية . إن الرأسمالية الصناعية في باكستان لم تكن مستغلة وذات جنور اجتماعية أو قاعدة سياسية . والواقع أن ذلك يعود إلى سببين : الأول هو الأثر الذي تركه الاستعمار . أما الآخر فهو تأخر ظهور الصناعة وتخلفها واعتماد هذا البلد على السوق العالمي .

وعلى الرغم من أن البرجوازية الصناعية التي نشأت في باكستان لم تكن جزءاً أساسياً من اقتصاد مندمج في الرأسمالية العالمية وخاضعة لها ، إلا أنها لم تكن كمبرانوريه ، بل تطورت بصورة مستقلة عن النولة الاستعمارية نتيجة سياسات الحماية الجمركية وما أتاحه الكساد العظيم في الثلاثينات من نمو سريع للصناعة . لقد خلق قطاع الصناعة طبقة رأسمالية أستطاعت أن تزيد من تراكماتها ومن استثمارات ، وكان ذلك يعني خلق تفاوتات طبقية واضحة نتيجة استنزاف فائض إنتاج العامل .

إن الوجود الاقتصادي والسياسي للطبقات المستغلة يتبع دائما من جهاز الدولة ، لذا نجد أن جهاز الدولة في باكستان يقف فوق الطبقات لتجسيد المصالح الخاصة ، وبالتالي أضفى الصراع الطبقي قائما بين الدولة والجماهير الكادحة من الشعب الذي يعاني القمع والاضطهاد . لقد فرضت السيطرة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من قبل الدولة ، بأن أصبحت الطبقة الحاكمة تعتمد بشكل متزايد على الأجهزة القمعية للدولة ، الأمر الذي أدى إلى التوسع في المؤسسات السلطوية العسكرية الضارية بجنورها في الإرث الاستعماري البريطاني .

إن الطبقة الحاكمة في باكستان ولدت في أحضان الاستعمار البريطاني القديم ، وترتبت وترعرعت في أحضان الاستعمار الجديد الذي حول اقتصادها من إقتصاد يعتمد على ذاته إلى إقتصاد مرتزق .

## ٢ - الطبقة الدنيا ( والكادحة ) في باكستان ،

إذا كانت الأهمية التي تتمتع بها الطبقات تتبع من مصلحة الدولة ، فإن الطبقة العاملة التي تشكل الأغلبية قد قدر عليها أن تكون فقيرة إلى الحد الذي كان ثراء الأمة يزداد بمصادرة إنتاجها . والحقيقة أن الطبقة العاملة ليست وحدها الطبقة الفقيرة التي تعاني من الاستغلال ، إذ تشترك معها في نفس الظروف الطبقة الفلاحية التي تستنزف فائض إنتاجها أرستقراطية ملاك الأرض ، الأمر الذي يجعلنا نقول برغم توفيرهم لأرباح عالية لملاك الأرض والصناعيين ، إلا أنهم يعيشون في ظل أوضاع شديدة القسوة .

وتعد الطبقة العاملة الأكثر عدداً في باكستان ، وهي التي تجسد الوعي والتنظيم الطبقي ، والتي تقف في طليعة المدافعين عن الديمقراطية ، وهي الطبقة المؤهلة للإتيان بالحكم البروليتاري ، ويشترك مع الطبقة العاملة والطبقة الفلاحية والاستغلال طبقة أخرى تقع بينها وبين الطبقة المستغلة الحاكمة . إن الطبقة الوسطى في باكستان التي تتألف من المهنيين والعمال ذوي اللياقات البيضاء في المدن والجنود الذين خصصت لهم أراضى زراعية ، تشترك مع الجماهير الكادحة ( العمال والفلاحين ) فيما يقع عليهم من استغلال وظلم ومعيشة شديدة القسوة . وتعد الدولة المصدر الرئيسي للوظائف بالنسبة للطبقة الوسطى والمستوى الأول عن

الزيادة الكبيرة فى إعدادهم . وعلى الرغم من افتقار هذه الطبقة إلى التجانس من حيث الوضع الاقتصادى والميول السياسية ، إلا أنها تشترك فى البحث عن وظيفة بالحكومة حتى يظلوا على قيد الحياة . إن الطبقات المتدنية الباكستانية تواجه وضعاً من أسوأ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حيث الفقر المدقع والحرمان الشديد (١) .

### الطبقات فى إيران .

بداية يمكن القول إن تغير العلاقات الاجتماعية والإنتاجية فى إيران فى حقبة الستينات كان له الأثر الأكبر فى إستبدال الاستغلال والعلاقات الإقطاعية بأخرى أرقى وهى العلاقات الرأسمالية ، تلك العلاقات التى فرضت نمط آخر من العلاقات يتمثل فى النظام الاستعمارى الجديد بقيادة البرجوازية الكومبرادورية . وإذا كان ذلك ساهم فى تغير طبيعة العلاقات الاجتماعية ، فبالتالى لا بد أن نستنتج أن نمط الإنتاج قد تغير أيضاً . إن سيادة الإنتاج البضاعى وهيمته على أشكال الإنتاج الأخرى ساعد فى نشوء ونمو الطبقات الاجتماعية ونضالها الطبقي (٢) .

لقد تميزت فترة ما قبل الشاه السابق بسيادة شرائح البرجوازية الإيرانية التى كان لها الثقل الأكبر ومركز الصدارة فى الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وتعد طبقة ملاك الأرض من أبرز مكوناتها التى حافظت يوماً على وضعها ومكانتها ، وحظيت برضاء الشاه السابق . وعلى الرغم من تدعيم الدولة للطبقة البرجوازية وشرائحها ، ونموها فى كنف جهازها ، إلا أنها لم تغلج فى الخروج من فلك جهاز سلطة الدولة . وإذا كانت الطبقة البرجوازية قد نالت كل رضا جهاز الدولة وارتبطت بسلطته ، فإن الدولة قد قابلت الطبقة الدنيا بجفاء شديد وساهمت فى تدهور أحوالها وتدنى مستوى معيشتها .

لقد شهدت الخريطة الطبقيّة فى إيران إبان حكم الشاه السابق مجموعة من التغيرات بالنسبة للطبقة البرجوازية بشرائحها المختلفة ، أو بالنسبة للطبقات الدنيا ، وسوف نوضح فيما يلى من سطور وضع هذه التركيبة الطبقيّة .

(١) جميل رشيد وحسن جرديزى ، باكستان المستقلة ، ص ٩٢ .

(٢) منظمة مجاهدى خلق ( الشعب ) الإيرانية ، تجربة مناخلين دينية توصلوا إلى الماركسية ، ص

لقد نمت البرجوازية الإيرانية في وقت حكم الشاه بصورة غير مسبقة في تاريخ إيران كلها ، نتيجة المناخ العام الذي وجدت فيه ، والذي هدف إلى توفير الشروط العامة لنمو القطاع الخاص ، الأمر الذي جعلها قوة مهيمنة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا . وبالنظر إلى البرجوازية الصناعية نجد أن هذه الطبقة ازدادت بشكل ملحوظ عن الفترات السابقة لحكم الشاه السابق . ورغم عدم توافر بيانات دقيقة إلا أننا في ذلك سوف نستدل ببعض المؤشرات . وتشير بعض الإحصاءات إلى أنه في عام ١٩٥٦ أزداد عدد تصاريح إقامة المؤسسات الصناعية من ٥٥ تصريحاً إلى ٩٦ تصريحاً في عام ١٩٦٥ . وفي عام ١٩٦٢ أصبح في إيران ما يزيد عن ٢٠ شركة صناعية خاصة يعمل بها ما يزيد عن مائة عامل .

وتدلنا البيانات على أنه في عام ١٩٧٤ سيطرت ٤٥ عائلة إيرانية على ٨٥ ٪ من المؤسسات الصناعية الإيرانية التي زاد دخلها السنوي عن ١٠ مليون ريال إيراني . وفي إطار ذلك ينبغي أن نوضح أن البرجوازية الصناعية الإيرانية أتت من خلال أصول ثلاثة هي :

الأولى : جزء منهم من كبار ملاك الأرض الذين حصلوا علي التعويضات نتيجة فقدانهم للأرض بعد تطبيق الإصلاح الزراعي .

الثانية : جاءت من موظفي النولة الذين اجتمعت لديهم الأموال الكثيرة نتيجة التوفير أو فساد الجهاز البيروقراطي الإيراني .

الثالثة : جاءت من تجار البازار السابقين الذين تمكنوا من جلب ثروتهم إبان فترة الحرب العالمية الثانية واستثمروها في الصناعة واستفادوا من الإعفاءات الجمركية على الواردات التي استثمروها في الانتاج الصناعي .

وجدير بالذكر أن نمو البرجوازية الصناعية في إيران الشاه السابق جاء نتيجة مجموعة التنسيهلات التي دفعتها النولة تجاههم ، تلك التي جاءت صورها في تقديم المعون المادي للمؤسسات الصناعية الخاصة ، والقروض الصناعية ، ورفع الرسوم الجمركية على الواردات ، وإعفاء اصحاب الشركات من الضرائب ، وتحمل النولة بناء الهياكل الأساسية المطلوبة للتوسع الصناعي . من كل ذلك نخلص إلى أن نمو البرجوازية الصناعية جاء في كنف سلطة النولة .

وبالنسبة إلى كبار ملاك الأرض نجد أن هذه الطبقة كانت يوماً أكثر الطبقات مكانة

وقوة . لقد جاءت هذه الطبقة من نماذج عناصر القديم والجديد معا ؛ فلقد ضمت أعضاء البلاط الذين منحهم الشاه الأمليان ، والملوك التقليديين ، وزعماء القبائل استحوذوا على الأرض التي كانت فيما قبل ملكيتها جماعية ، بالإضافة إلى التجار الذين جمعوا الأرض واستحوذوا عليها نتيجة شرائهم لها بالأرباح التي جاءت لهم عن طريق التجارة . وينبغي أن نشير هنا إلى هذه الطبقة تمازجت مع برجوازية المدن .

وغنى عن البيان أن استمرارية مركز طبقة كبار الملك في إيران لم يأت إلا نتيجة مجموعة الإجراءات التي أبرزها ، أن هذه الطبقة استطاعت أن تحتفظ بوضعها وبملكياتها برغم بعض الإصلاحات التي اتخذتها الدولة . أى أن الإجراءات الإصلاحية التي طبقتها الشاه لم تتل من التشكل الطبقي الإيراني ولم تضيف جديد على مركز وقوة كبار الملك .

وبالنظر إلى القسم الأخير من البرجوازية الإيرانية التي تتمثل في برجوازية البازار ، تلك التي شكلت طبقة على درجة كبيرة من الأهمية طوال تاريخ إيران المعاصر ، إذ احتلوا مكانة مؤثرة في مركز التجارة والمال في إيران . ويعد هذا الجزء من الطبقة البرجوازية من أكثر الشرائح التي أضررت في عهد الشاه . فبيد أنها تسيطر على حوالي ٢٠٪ من واردات إيران ، و ٧٠٪ من تجارة الجملة إلا أنها أصيبت بأضرار فادحة من جراء سياسات الشاه التي تمثلت في إنشاء المؤسسات التجارية الحديثة وفرض الضرائب عليهم . وعلى ذلك فإن برجوازية البازار تعد الطبقة الوحيدة التي ناهضت الشاه عدائها ، وهي بالتالي ارتبطت بالمؤسسة الدينية .

أن طبقة البرجوازية الإيرانية خلال نموها ساهمت في نمو عناصر تناقضها . لقد نمت في أحضانها حفارى قبرها ، ففي النظام الإنتاجي البرجوازي خلقت الطبقة الدنيا في المجتمع ، هذه الطبقة التي تسلمت بالوعي الطبقي والتنظيمي<sup>(١)</sup> .

## ٢ - الطبقة الدنيا في إيران .

وفي هذا الإطار سوف نحاول أن نرصد بإيجاز أهم الشرائح الطبقيّة التي تمثل مكانة متدنية في الوضع الطبقي الإيراني ، والتي تعيش بين رحي الاستقطاب الاجتماعي الحاد . وحين تلقى الضوء على الفلاحين نجدهم يشكلون معظم سكان إيران ، إذ نجدهم في عام ١٩٥٩ حوالي ٦٨٪ من مجموع السكان، بينما في عام ١٩٧٦ انخفض عددهم إلى حوالي ٥٢٪، في الوقت الذي ازداد سكان الريف في نفس الفترة بحوالي ٤٩ مليون نسمة . ويعتبر

(١) السيد زهرة ، الثورة الإيرانية : الأبعاد الاجتماعية والسياسية ، ص ٧٩ - ٨٧ .

الفلاحون في إيران أشد الطبقات معاناه من حيث أن الإصلاحات التي قدمتها الدولة في زمن الشاه لم يستفيدوا منها ، وظلت أوضاعهم المعيشية كما هي .

أما بالنسبة للطبقة العاملة فنجدها تتشابه كثيرا في ظروف المعاناة التي تلقاها الطبقة الفلاحية . لقد عرف عقد السبعينات طفرة كبيرة في أعداد الطبقة العاملة عن السنوات السابقة ، وبتركز هذه الطبقة في قطاعات النفط ، والتصنيع .

من جملة ما سبق يتضح أن التفاوتات الطبقيّة وسياسات نظام الشاه خلقت أوضاع معيشية متردية بالنسبة للطبقات الدنيا ، واستقطابات اجتماعية حادة تتضح من خلال الهوة الواسعة بين أقلية تشكل شراخ البرجوازية الإيرانية في مجموعها ، وأغلبية تشكل الطبقات الدنيا في المجتمع الإيراني . إن هذه الأوضاع ( بالإضافة إلى البعد الديني ) تعد أحد الآليات التي مهدت لقيام النظام الإسلامي الثوري في إيران .

صفوة القول ان البناء الطبقي في العالم الثالث بشكل عام ، ومجتمعات الشرق الأوسط بشكل خاص ، جاء بفعل عوامل داخلية وأخرى خارجية . ولكن مع كل هذه العوامل فالبناء الطبقي في كثير من هذه الدول جاء مقطوع الصلة بالصناعة ، ومن ثم فإن الطبقات المعول عليها الإتيان بالمجتمع المستقل عن فلك النظام العالمي أولا ، والمجتمع اللاطبقي ثانيا ، غير كاملة أركان وجودها . إن الصناعة لم تساهم في وجود الطبقات ، كما لم تساهم الطبقات في إقامة الصناعة إن التنوع الكبير في التشكيلة الطبقيّة في العالم الثالث وبلدان الشرق الأوسط جاء بعيدا عن تأثير الصناعة ، كما أن التصنيع جاء بعيدا عن تأثير القوى الاجتماعية القائمة في هذه البلدان ، لذا نجد أن الطبقات التي قادت عمليات التنمية والتحديث ومن بينها عمليات التصنيع في المراكز الرأسمالية لم تتشكل بعد في مجتمعات العالم الثالث . أي أن العلاقة الجدلية بين التصنيع والبناء الطبقي من حيث التآثر والتأثير غير واضحة ، بل قل إنها منتفية ، وأزعم أن هذا يعود إلى أن التصنيع في هذه البلدان يبدأ من نهايته ، وأن نموه وحلقات تقدمه تأتي دائما بطريقة مشوهة . وهذا ما سنوضحه في الفصل القادم .